



مصرف ليبيا المركزي



التقرير السنوي الثالث والخمسون

السنة المالية

1377 وفاة الرسول / 2009 مسيحي



مَصْرَفا لِبَنِي اِمْرِكِي

التقرير السنوي
الثالث والخمسون

السنة المالية
1377 وفاة الرسول / 2009 مسيحي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب

مجلس الإدارة

رئيساً	المحافظ	الأخ / أ. فرحات عمر بن قداره
نائباً للرئيس	نائب المحافظ	الأخ / أ. محمد عبد السلام الشكري
أعضاء	}	الأخ / عاشور خليفة تريبل
		الأخ / د. بلقاسم عمر الطبولي
		الأخ / د. إدريس عبد السلام الشتيوي
		الأخ / د. بشير على التويرقي
		الأخ / د. عمر إبراهيم حسين

مدراء الإدارات

مدير إدارة الاحتياطات	سامي صبحي الرايس
مدير إدارة الإصدار	محمد البهلول ارحومة
مدير إدارة البحوث والإحصاء	على رمضان شنيبيش
مدير إدارة الحسابات	عبد الناصر خليفة قندي
مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد	د. محمد عبد الجليل أبوسنية
مدير إدارة الشؤون الإدارية والموظفين	بشير الهمالى الزنتوتي
مدير إدارة العمليات المصرفية	فتحي امحمد الحاجي
مدير إدارة المراجعة	عبد الله نوري الشيباني
مدير الإدارة القانونية	د. مصطفى مصباح دبارة
مدير إدارة تقنية المعلومات	عبد العظيم بن صوفيا
مدير عام معهد الدراسات المصرفية والمالية	د. عمر المبروك أبو شعالة

مدراء الفروع

مدير فرع بنغازي	الكيلاتي منصور الزوبي
مدير فرع سبها	عبد السلام وادي معروف
مدير فرع سرت	جمعة يونس ناجي

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 21-3333591 (218) + بريد مصور (فاكس) : 21 - 4441488 (218) +
السويفت: CBLJLYLXXXX الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly

الفروع

فرع بنغازي : فرع سبها :
هاتف : 8 / 61 - 9091161 (218) + هاتف : 3 / 71 - 627771 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 61 - 9091169 (218) + بريد مصور (فاكس) : 71 - 621800 (218) +
فرع سرت :
هاتف : 4 / 54 - 63750 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 54 - 5265142 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 21- 4773901 (218) + بريد مصور (فاكس) : 21 - 4773903 (218) +
بريد إلكتروني : ecoostat@ cbl.gov.ly

المحتويات

14 تقديم

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية العربية والدولية

18 أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

18 ● نظرة عامة

18 ● النمو الاقتصادي

18 ● البطالة

20 ● التضخم

20 ● المديونية الخارجية

20 ● التجارة العالمية

22 ● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية

23 ● أسعار بعض السلع الغذائية والمعادن

24 ● التطورات النفطية الدولية

24 - العرض

24 - الطلب

27 - الأسعار

28 ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

35 ● نظرة عامة

أولاً : القطاع الحقيقي

36 ● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

37 ● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

42 ● معدل التضخم

43 ● العاملون بالنشاط الاقتصادي

45	● التطورات النفطية المحلية
45	- الإنتاج المحلي من النفط الخام
46	- صادرات النفط الخام
47	- أسعار النفط الخام
48	- إنتاج الغاز الطبيعي
48	- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية
49	- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات
50	- صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية
51	- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

ثانياً : المالية العامة

52	● الميزانية العامة للسنة المالية 2009
53	- الميزانية التسييرية
53	الإيرادات
53	المصروفات
53	- ميزانية التحول
53	- نفقات اخرى
54	● الميزانية العامة للسنة المالية 2010

ثالثاً : القطاع الخارجي

56	● ميزان المدفوعات
56	- الحساب الجاري
57	- الحساب الرأسمالي والمالي

رابعاً : القطاع المصرفي والنقدي

61	● التطورات المصرفية
61	- قرارات مجلس الإدارة لعام 2009
62	- الرقابة المصرفية
63	- معهد الدراسات المصرفية والمالية
64	- نظام المدفوعات
67	● التطورات النقدية

67 القاعدة النقدية
68 السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها
70 مقاصة الصكوك
71 سعر صرف الدينار الليبي
73 ● مصرف ليبيا المركزي
73 - جانب الأصول
74 - جانب الخصوم
77 ● المصارف التجارية
77 - مصادر الأموال
78 - استخدامات الأموال
83 - وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي
85 ● المصرف الليبي الخارجي
89 ● المصارف المتخصصة
89 - مصرف التنمية
90 - مصرف الزراعي
90 - مصرف الادخار والاستثمار العقاري
91 - مصرف الريفي

خامساً : المؤسسات المالية غير المصرفية

92 ● المؤسسة الليبية للاستثمار
94 - المحفظة الاستثمارية طويلة المدى
95 - محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار
95 - الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
96 ● سوق الأوراق المالية الليبي
98 ● صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي
99 ● صندوق التقاعد
100 ● شركات التأمين

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي الثالث والخمسون ، متضمناً أهم التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي والعربي والمحلي ، فعلى الصعيد الدولي سجل الاقتصاد العالمي تراجعاً ، حيث انخفض معدل النمو به من 3.2% عام 2008 إلى -0.6% عام 2009 وهو ادنى المعدلات المسجلة منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الأزمة التي أدت إلى حدوث خلل في النظام المالي العالمي، وتراجع سريع في النشاط الاقتصادي وفي التجارة الدولية، وازداد عدد المصارف التي أشهرت إفلاسها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فبسبب الأزمة المالية سجلت قيم الأصول هبوطاً حاداً في كل الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، مما قلص ثروة الأسر، بالإضافة إلى ضغوط انكماشية على الاستهلاك. وأدى ركود الطلب العالمي إلى انهيار أسعار السلع الأولية، حيث هبطت أسعار النفط بما يزيد على نسبة 50.0% عما كانت عليه في منتصف عام 2008، وانخفضت معدلات التضخم في الدول الصناعية إلى 0.1%. ونتيجة هذه الأزمة ارتفعت معدلات البطالة عالمياً خلال عام 2009 حيث بلغت في دول منطقة اليورو 9.4% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 9.3%.

وبالنظر إلى سرعة التدهور الاقتصادي وتراجع الضغوط التضخمية عمدت المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى اتخاذ إجراءات فعّالة لخفض أسعار الفائدة وزيادة منح الائتمان . وسعيًا لمكافحة الانكماش الاقتصادي قامت عدة حكومات بإعتماد مجموعة مختلفة من التدابير المالية العامة بغية إعطاء دفعة للاقتصاد . وفي بلدان مجموعة العشرين وصلت الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة إلى 1.5% من إجمالي الناتج المحلي . ونتيجة هذه السياسات وتأثير انخفاض أسعار الأصول الحادة على مستوى الإيرادات، إضافة إلى تكلفة عمليات الإنقاذ في القطاع المالي ، فقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع عجز ميزانيات بعض هذه الدول بشكل قوى .

وعلى الصعيد العربي، أظهرت المصادر الدولية ، إلى تراجع حاد في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2009 ليبلغ نسبة 2.0% ، مقابل 5.4% عام 2008، إلا أنه ما يزال متجاوزاً معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام العاشر على التوالي .

أما على المستوى المحلي ، فقد ظلت البيئة الاقتصادية قوية، مدعومة بإتفاق القطاع العام والطلب المحلي المرتفع . فسجل الاقتصاد غير النفطي نمواً نسبته 5.8% ولكن

النمو في الناتج النفطي تراجع بنسبة 7.7% نتيجة إلتزام الجماهيرية لإنتاج النفط بالحصص المتفق عليها مع منظمة الدول المصدرة للنفط .

وفيما يخص التطورات النقدية ، فقد شهد عرض النقود (ع) نمواً بلغت نسبته 22.5% مقابل 47.3% في عام 2008 ليصل في نهاية عام 2009 إلى نحو 48.7 مليار دينار، مقابل 39.7 مليار دينار في نهاية عام 2008 ، وقد ساهم تراجع الزيادة في عرض النقود وانخفاض أسعار السلع عالمياً في تراجع المستوى العام للأسعار ، ليلعب معدل التضخم 2.4% ، مقابل 10.4% في عام 2008 .

أما فيما يتعلق بالتطورات المالية، فقد كانت السياسات المالية في عام 2009 متحفظة وتمّ وضع الميزانية على سعر نفط 45 دولاراً للبرميل، مقابل 60 دولار للبرميل في سنة 2008، وبلغ حجم الإنفاق الفعلي بالميزانية العامة للباين الأول والثاني خلال عام 2009 نحو 9.4 مليار دينار وهو يقل عن المبلغ المخصص والمعتمد بالميزانية العامة بنحو 4.4 مليار دينار، هذا وقد بلغت التفويضات المالية المسيلة والمنفذة مع نهاية عام 2009 نحو 19.0 مليار دينار وهي تمثل نسبة 88.4% من إجمالي المخصصات المعتمدة.

وبالرغم من انخفاض أسعار ونتاج النفط، فقد حققت الميزانية فائضاً يقارب 7 مليارات دينار .

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي ، حقق ميزان المدفوعات فائضاً في الميزان الكلي خلال عام 2009 بلغ 6.1 مليار دينار، مقابل فائض قدره 18.9 مليار دينار عام 2008، ويعود تراجع هذا الفائض إلى انخفاض فائض الحساب الجاري البالغ 12.6 مليار دينار في عام 2009 ، مقابل 45.1 مليار دينار عام 2008 ، وذلك بسبب تراجع حصة الصادرات النفطية. وقد ساهم الفائض في الميزان الكلي بميزان المدفوعات في زيادة الأصول الأجنبية للجماهيرية لتصل 138.7 مليار دولار مع نهاية عام 2009 مقارنة مع 129.2 مليار دولار مع نهاية عام 2008.

وعلى صعيد التطورات المصرفية ، استمر مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2009 ، في التركيز على تفعيل دور السياسة النقدية التي ينتهجها ورفع أداء المصارف التجارية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ، كما اصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2009 العديد من القرارات لزيادة المنافسة في القطاع المصرفي وتقوية الرقابة عليه . وبسبب الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار السلع الأولية عالمياً والسياسة المالية المتحفظة التي اتبعتها الجماهيرية، قام مصرف ليبيا المركزي بخفض سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة على شهادات الايداع لفترة استحقاق 91 يوماً على مرحلتين لتصل إلى 3.0% و 1.25% على التوالي، وفي مجال

إعادة هيكلة المصارف التجارية اصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قراراً بزيادة رأس مال كل من مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني، بالإضافة إلى تحديد ضوابط وشروط دخول المصارف الأجنبية كشركاء استراتيجيين في المصارف التجارية الخاصة، كما تم تأسيس مصرفين تجاريين بالمشاركة مع كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تم استكمال تطوير هيكلية جديدة لمصرف ليبيا المركزي التي ستؤدي إلى تنظيمه وظيفياً ومؤسسياً وتحسين القدرات في مجال تنفيذ السياسة النقدية والرقابية المصرفية .

أما فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية، يتضمن التقرير جزءاً خاصاً عن نشاط بعض المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، وتمارس أنشطة استثمارية واسعة، سواء في الداخل أو في الخارج ومن بعض هذه المؤسسات المالية، صندوق التقاعد، المؤسسة الليبية للاستثمار والجهات التابعة لها، صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي، كما تضمن التقرير أيضاً المؤشرات المهمة في أداء سوق الأوراق المالية الليبي .

وينتهز مصرف ليبيا المركزي هذه المناسبة ، ليعرب عن شكره وتقديره لكافة الأمانات والمؤسسات والأجهزة العامة ذات العلاقة ، لتوفيرها وتزويدها للمصرف بالبيانات والإحصاءات اللازمة التي مكنته من إعداد هذا التقرير .

والله ولي التوفيق

**فرحات عمر بن قدرة
المحافظ**

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

● نظرة عامة :

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى الخلل في أوضاع القطاع المالي العالمي، الذي ارتبط بتدني قاعدته الرأسمالية وتضخم أصوله المدينة ، وعقب هذه الأزمة شهد الاقتصاد العالمي عام 2009 ، فترة غير مسبوقه من الاختلال المالي ، اقترنت بهبوط سريع في النشاط الاقتصادي وتراجع كبير في التجارة الدولية كانا هما الأسوأ منذ عدة عقود ، مما أدى إلى انكماش حاد في النمو والتجارة ، وسرعان ما انتقلت نتائج الأزمة إلى الجهاز المصرفي حيث شهد عام 2009 انهيار عدد من المصارف التي أشهرت إفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية والتي وصل عددها إلى 140 مصرف . وأدى ركود الطلب العالمي إلى انهيار أسعار السلع الأولية فانخفض سعر برميل النفط بنحو 70% عما كان عليه في شهر ناصر (يوليو) عام 2008 ، بالمقابل شهد عام 2009 ، ارتفاع أسعار الذهب لمستويات عالية ، حيث تجاوزت اوقية الذهب حاجز 1200 دولاراً في الاسبوع الأول من شهر الكانون (ديسمبر) وكان ذلك إنعكاساً لانخفاض قيمة الدولار امام معظم العملات الرئيسية الدولية ولبحث المستثمرون عن ملاذ آمن لاستثماراتهم .

● النمو الاقتصادي :

انخفض الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 إلى نحو 0.6%، مقابل نمو 3.2% عام 2008، وقد تراجعت معدلات النمو في الدول الصناعية بنسبة -3.2%، مقارنة مع نمو 0.9% في سنة 2008. أما في الدول النامية والأسواق الناشئة فقد تراجع معدل النمو إلى 2.4% مقابل 6.1% في سنة 2008، وانخفض النمو في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 2.4% عام 2009 مقابل 5.9% عام 2008 .

● البطالة :

شهدت معدلات البطالة في الدول الصناعية عام 2009 ارتفاعاً قوي ، حيث بلغت 8.0% مقابل 5.8% عام 2008 ، وارتفعت في دول منطقة اليورو من 7.6% إلى 9.4% . كما ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من 5.8% إلى 9.3% ومن 5.5% إلى 7.5% لكل منهما على التوالي .

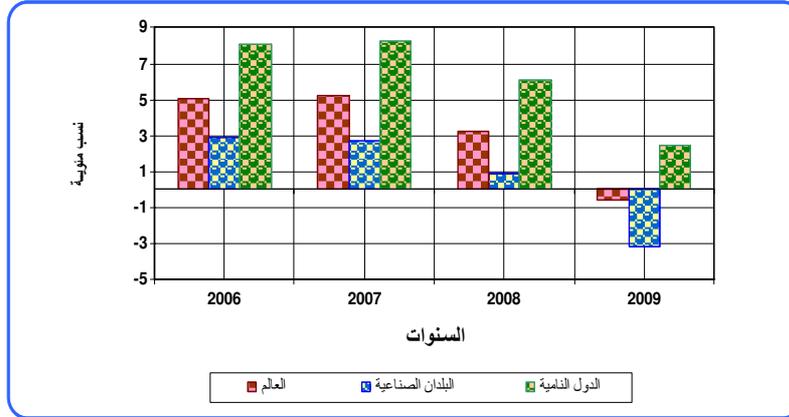
جدول رقم (1) : معدلات النمو الحقيقي فى العالم

"نسب مئوية"

2009	2008	مجموعة الدول
0.6-	3.2	العالم :
3.2-	0.9	الدول الصناعية:
2.4-	1.1	الولايات المتحدة الأمريكية
4.1-	0.9	دول منطقة اليورو
5.2-	0.6-	اليابان
2.3-	1.2	دول صناعية أخرى
2.4	6.1	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى (*):
	5.2	أفريقيا
3.7-	2.9	دول وسط وشرق أوروبا
6.6-	5.5	دول الكومنولث المستقلة
6.6	7.7	آسيا
2.4	5.9	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
2.1	5.5	دول تجمع صحراء افريقيا
1.8-	4.2	نصف الكرة الغربى (**)

المصدر : صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصادي العالمي - الطير (ابريل) 2009 .
 * الأسواق الناشئة تشمل : البرازيل ، بولندا ، تشيلي ، جنوب افريقيا ، جمهورية التشيك ، كوريا الجنوبية ، كولومبيا ، المجر ، المكسيك .
 ** تشمل : المكسيك وامريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وامريكا الجنوبية .

شكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم



جدول رقم (2) : معدلات البطالة فى الدول الصناعية

"نسب مئوية"

2009	2008	مجموعة الدول
8.0	5.8	الدول الصناعية
9.3	5.8	الولايات المتحدة الأمريكية
9.4	7.6	دول منطقة اليورو
7.5	5.5	المملكة المتحدة
5.1	4.0	اليابان

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .

● التضخم :

انخفض معدل التضخم خلال 2009 في جميع مناطق العالم ، ففي الدول الصناعية بلغ 0.1% مقابل 3.4% عام 2008، وفي الدول النامية والاسواق الناشئة انخفض إلى 5.2% مقارنة مع 9.3% في سنة 2008 .

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "		
2009	2008	مجموعة الدول
0.1	3.4	الدول الصناعية:
0.3-	3.8	الولايات المتحدة الأمريكية
0.3	3.3	دول منطقة اليورو
1.4-	1.4	اليابان
1.5	3.8	دول صناعية أخرى
5.2	9.3	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:
	10.1	أفريقيا
4.7	8.0	دول وسط وشرق أوروبا
11.2	15.6	دول الكومنولث المستقلة
3.1	7.4	آسيا
6.6	15.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.0	7.9	نصف الكرة الغربي

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .

● المديونية الخارجية :

ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول النامية والأسواق الناشئة في عام 2009 بنسبة 7.5% عن مستواه عام 2008 ، ليصل إلى 4805.5 مليار دولار مقابل 4472.3 مليار دولار في عام 2008 . أما خدمة الدين فقد انخفضت بنحو 1.4% لتصل إلى 1398.6 مليار دولار عام 2009 مقابل 1417.8 مليار دولار عام 2008 ، وارتفعت خدمة الدين الخارجي كنسبة إلى الصادرات من 12.9% في عام 2008 إلى 26.1% عام 2009 .

● التجارة العالمية :

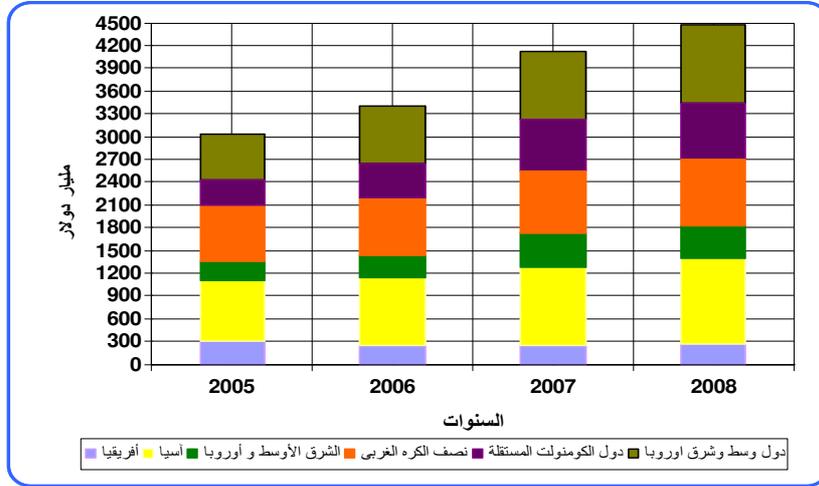
انخفض معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2009 بنحو 10.7% مقابل نمو 3.3% عام 2008 ، ويعزى ذلك إلى عمق الأزمة المالية العالمية وإلى ما ترتب عليها من ركود على المستوى العالمي ، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الصادرات والواردات، حيث انخفضت الصادرات في مجموعة الدول الصناعية بنحو 11.5% مقابل معدل نمو 1.8% في عام 2008. كما انخفضت الواردات للمجموعة بنسبة 12.0% مقابل نمو 0.4% في عام 2008، وفي مجموعة الدول النامية والأسواق الناشئة كان انخفاض الصادرات والواردات لعام 2009 نحو 8.2% و 8.4% على التوالي .

جدول رقم (4) : حجم المديونية الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى
"بالمليار دولار"

2009	2008	مجموعة الدول
4805.5	4472.3	1- مديونية الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى :
	268.0	أفريقيا
1107.7	1031.4	دول وسط وشرق أوروبا
703.8	735.5	دول الكومنولث المستقلة
1171.0	1128.5	آسيا
680.6	430.6	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
214.6	206.3	دول تجمع الصحراء الإفريقية
927.9	878.3	نصف الكرة الغربي
26.1	12.9	2- خدمة الدين للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى: (*)
	5.2	أفريقيا
69.4	26.1	دول وسط وشرق أوروبا
46.9	33.9	دول الكومنولث المستقلة
11.4	6.3	آسيا
14.5	4.3	الشرق الأوسط
15.0	12.8	دول تجمع الصحراء الإفريقية
39.4	18.3	نصف الكرة الغربي

المصدر : صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق .
(*) كنسبة من الصادرات .

شكل (2) : تطور المديونية الخارجية للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى



جدول رقم (5) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

2009	2008	
10.7-	3.3	إجمالي التجارة العالمية
		الدول الصناعية :
11.7-	1.8	الصادرات
12.0-	0.4	الواردات
		الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى :
8.2-	6.0	الصادرات
8.4-	10.9	الواردات

المصدر : المصدر السابق .

● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية :

تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية حيث وصل مقابل اليورو عام 2009 إلى 1.4326 دولاراً مقابل 1.4100 دولاراً في عام 2008 . كما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني ليصل إلى 92.099 ينماً للدولار مقابل 90.464 ينماً للدولار في العام السابق . وانخفض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني ليصل في العام قيد التقرير إلى 1.584 دولاراً مقابل 1.449 دولاراً في عام 2008 .

جدول رقم (6) : أسعار صرف بعض العملات الدولية لعام 2009

الفرنك السويسري	الين الياباني	الجنيه الاسترليني	اليورو	الدولار الأمريكي	
0.9619	0.0109	1.5843	1.4326	-	الدولار الأمريكي
0.6714	0.0076	1.1059	-	0.698	اليورو
0.6071	0.0069	-	0.9043	0.6312	الجنيه الاسترليني
88.5905	-	145.914	131.943	92.099	الين الياباني
-	0.0113	1.6471	1.4894	1.0396	الفرنك السويسري

● أسعار بعض السلع الغذائية والمعادن :

شهدت أسعار معظم السلع الغذائية ارتفاعات متتالية حتى الربع الأخير من عام 2008 عندما أدى ركود الطلب العالمي إلى انهيار أسعار السلع الأولية. ويعزى ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال فترة 2007 حتى بداية الربع الأخير من عام 2008 لعدة أسباب منها :

- التوسع في إنتاج الوقود الحيوي كمصدر بديل للطاقة وذلك على حساب الإنتاج الغذائي .
- النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول كالصين والهند ، مما زاد من الطلب على المواد الغذائية .
- تحول بعض التجار للمضاربة من أسواق المال إلى أسواق السلع بهدف تحقيق إرباح أعلى .

وفي عام 2009 أدى الركود الاقتصادي إلى انهيار السلع الأولية ففي الاقتصادات المتقدمة انخفض التضخم الكلي من 3.4% في عام 2008 إلى معدل منخفض غير مسبق 0.1%، وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية انخفض التضخم إلى 5.2% من 9.2% في عام 2008 .

جدول رقم (7) : الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية والمعادن

" دولاراً للطن المترى "

معدل التغير (%)	2008	2007	البيان
			أولاً : السلع الغذائية :
16.5	200.5	172.0	الشعير
27.8	326.0	255.0	القمح
110.9	700.2	332.0	الأرز
8.6-	4167.5	4561.0	زيت الزيتون
41.7	1133.8	800.0	زيت الصويا
151.6	1693.7	673.0	زيت عباد الشمس
1.4	21.3	21.0	السكر (سنت أمريكي للرطل)
26.8	269.0	212.0	الشاي (سنت أمريكي للكيلو جرام)
			ثانياً : المعادن :
25.3	871.7	695.4	الذهب (دولاراً أمريكي للأوقية)
2.3-	2577.9	2640.0	الألمونيوم
2.3-	6963.5	7132.0	النحاس

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية الشهرية .

● التطورات النفطية الدولية :

لقد كانت الأسواق النفطية العالمية من أكبر المتأثرين بالأزمة المالية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحركات أسعار النفط الخام التي هبطت بشكل واضح من 140 دولاراً/برميل في شهر يوليو 2008 إلى أن وصلت إلى 40 دولاراً/برميل خلال الربع الأول من عام 2009، محققة انخفاض قدره 250%. وكانت النتائج ستكون أكثر ضرراً لولا تدخل أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في التحكم بكميات الإنتاج.

- العرض :

سجل العرض العالمي من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال عام 2009 انخفاضاً بنسبة 1.96% أو بمقدار 1.7 مليون برميل في اليوم، ليلعب في المتوسط 84.7 مليون برميل في اليوم مقابل 86.4 مليون برميل في اليوم في العام 2008. وكان السبب الرئيس وراء انخفاض العرض العالمي هو قرار منظمة الأوبك بخفض الإنتاج لمحاولة موازنة قوى السوق النفطية التي تأثرت من الأزمة الاقتصادية العالمية. وانخفض إنتاج منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) من 35.6 مليون برميل في اليوم عام 2008 إلى حوالي 33.4 مليون برميل في اليوم بمعدل انخفاض قدره 6.18%، ومن بين الأسباب وراء عدم التأثير الكلي لهذا الانخفاض في الإنتاج من قبل المنظمة هو زيادة معدلات إنتاج النفط من قبل منتجي النفط الخام العالميين خارج منظمة الأوبك وبالأخص دول الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا، كازاخستان، أذربيجان) التي ارتفع إنتاجها من 12.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2008 إلى 13.3 مليون برميل في اليوم في عام 2009 بمعدل نمو قدره (3.9%) . كما كان هنالك زيادة في الإنتاج من قبل دول أمريكا الشمالية وبالأخص دولة المكسيك جراء تطوير عملية إنتاج النفط الخام في المياه العميقة في خليج المكسيك الذي بدوره أدى إلى ارتفاع الإنتاج في المنطقة من 13.9 مليون برميل في اليوم في عام 2008 إلى 14.2 مليون برميل في اليوم خلال عام 2009. أدت مجمل هذه التطورات إلى وصول إجمالي إنتاج الدول خارج المنظمة إلى 51.4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2009 مقابل 50.7 مليون برميل في اليوم خلال 2008 محققاً معدل نمو قدره 1.38%.

- الطلب :

انخفض الطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال بنسبة 1.5% ليصل إلى 84.9 مليون برميل في اليوم في عام 2009 مقابل 86.2 مليون برميل في اليوم خلال عام 2008. وكان انخفاض طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو المكون الرئيسي لانخفاض الطلب العالمي حيث بلغ متوسط الطلب اليومي 45.5 مليون برميل في عام

2009 مقابل 47.6 مليون برميل في اليوم خلال عام 2008، محققاً معدل انخفاض قدره 4.4% بكمية انخفاض قدرها 2.1 مليون برميل، وما يقارب مليون برميل من كمية الانخفاض يعود إلى انخفاض الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهد اقتصادها ركوداً خلال عام 2009. كان السبب الرئيسي وراء امتصاص تأثير انخفاض الطلب النفطي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو ارتفاع الطلب من بعض البلدان، خاصة بلدان جنوب شرق آسيا التي زاد طلبها على النفط بنحو 0.8 مليون برميل منها 0.6 مليون برميل في اليوم كان من نصيب الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط، حيث زاد طلب الصين بمعدل نمو قدره 7.6% عن السنة السابقة وارتفع من 7.9 مليون برميل في اليوم عام 2008 إلى 8.5 مليون برميل في اليوم خلال عام 2009.

جدول رقم (8) : العرض العالمي للنفط الخام والغاز المسال

" مليون برميل في اليوم "

معدل النمو	متوسط عام 2009	2009				2008	المنطقة
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
0.0	19.3	19.6	19.1	19.0	19.7	19.3	1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
2.16	14.2	14.4	14.2	13.9	14.2	13.9	أمريكا الشمالية
6.25-	4.5	4.5	4.2	4.5	4.9	4.8	أوروبا
16.66	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.6	دول المحيط الهادي
1.73	29.3	29.7	29.5	29.3	29.0	28.8	2- دول خارج المنظمة منها :
3.9	13.3	13.6	13.4	13.2	13.0	12.8	الاتحاد السوفيتي السابق
0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	أوروبا الشرقية
0.0	3.8	3.8	3.8	3.8	3.7	3.8	الصين
2.7-	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.7	دول آسيوية أخرى
4.87	4.3	4.4	4.3	4.3	4.3	4.1	أمريكا اللاتينية
6.25	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.6	الشرق الأوسط
3.84-	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.6	إفريقيا
6.18-	33.4	33.8	33.5	33.0	33.1	35.6	3- منظمة الأوبك
8.0-	28.7	29.0	28.8	28.6	28.5	31.2	نفط خام
6.81	4.7	4.8	4.7	4.5	4.6	4.4	غاز مسال
4.54	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.2	4- عائدات التكسير
1.96-	84.7	85.8	84.8	83.9	84.5	86.4	مجموع العرض العالمي

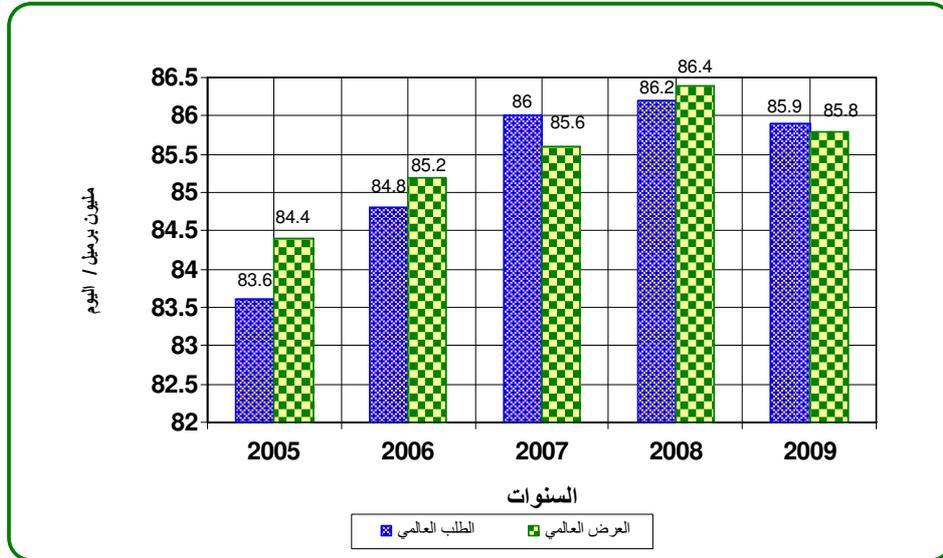
Source: Oil Market Report, March 2009.

جدول رقم (9) : الطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال
"مليون برميل في اليوم"

معدل النمو	متوسط عام 2009	2009				2008	المنطقة
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
4.4-	45.5	46.0	45.0	44.4	46.6	47.6	1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :
3.7-	23.3	23.5	23.2	22.9	23.5	24.2	أمريكا الشمالية
5.2-	14.5	14.5	14.5	14.2	14.9	15.3	أوروبا
4.9-	7.7	8.0	7.3	7.3	8.1	8.1	دول المحيط الهادي
1.8	39.4	39.9	40.3	39.7	37.9	38.7	2- دول خارج المنظمة منها :
7.1-	3.9	3.9	4.0	3.8	3.9	4.2	الاتحاد السوفيتي السابق
0.0	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	أوروبا
7.6	8.5	8.9	8.8	8.6	7.7	7.9	الصين
2.0	9.9	10.0	9.7	10.1	9.9	9.7	دول آسيوية أخرى
1.7	6.0	6.1	6.1	5.9	5.7	5.9	أمريكا اللاتينية
1.4	7.2	7.1	7.8	7.3	6.7	7.1	الشرق الأوسط
0.0	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	إفريقيا
1.5-	84.9	85.9	85.3	84.1	84.5	86.2	مجموع الطلب العالمي

المصدر : المصدر السابق .

شكل (3) : العرض العالمي والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال



- الأسعار:

شهد عام 2009 انخفاضاً ملحوظاً في أسعار النفط الخام، حيث انخفضت أسعار سلة أوبك بنحو 33.2 دولاراً للبرميل لتصل إلى 60.9 دولاراً للبرميل محققة بذلك معدل انخفاض قدره 54.5%، إلا أنه منذ الربع الثاني لعام 2009 اتجهت الأسعار إلى الارتفاع نتيجة للتوقعات العالمية بانتعاش الاقتصاد العالمي خلال عام 2010، كما تعتبر سياسة منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) بتخفيض الإنتاج ذات تأثير واضح على اتخاذ أسعار النفط الخام الاتجاه التصاعدي، خصوصاً أن المنظمة تمتلك حصة 40% من العرض العالمي للنفط وتشير جميع التوقعات الدولية إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة استمرار زيادة الطلب على النفط من قبل دول جنوب شرق آسيا وعزم منظمة أوبك إبقاء مستويات إنتاج أعضائها في الفترة المقبلة.

جدول رقم (10) : متوسط أسعار النفط الخام

" دولاراً للبرميل "

السنة	سلة أوبك
2008	
الربع الأول	92.7
الربع الثاني	117.6
الربع الثالث	113.4
الربع الرابع	52.5
متوسط العام	94.1
2009	
الربع الأول	42.9
الربع الثاني	58.5
الربع الثالث	67.7
الربع الرابع	74.3
متوسط العام	60.9

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) النشرة الشهرية - السنة 36- العدد 2 - النوار (فبراير) 2010 .

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

أدت تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية منذ بدايتها في عام 2007 إلى تأثيرات سلبية على المنطقة العربية خلال عام 2009 . فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية ، اظهرت التقديرات الأولية تراجعاً حاداً في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة ليصل إلى 2.0% مقارنة بنحو 5.4% للعام 2008 وقد جاء هذا النمو المتواضع رغم نمو العديد من الدول العربية بمعدلات مرتفعة نسبياً ، تراوحت ما بين 4.0% و 11.5% ، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو سالبة تراوحت ما بين 0.2% و 1.6% . وعلى الرغم من ان معدل النمو في مجموعة الدول العربية يقل عن نظيره في مجموعة الدول النامية ، إلا أنه يتجاوز معدل النمو العالمي للعام العاشر على التوالي . ومن المتوقع استعادة النشاط الاقتصادي في المنطقة عافيته خلال العام 2010 ليصل إلى 4.0% عاكساً معدلات نمو ايجابية ومرتفعة نسبياً في كافة دول المنطقة .

اما فيما يتعلق بمستويات الاسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فقد تراجع معدل التضخم في الدول العربية ليلبلغ 8.3% عام 2009 ، مقارنة بمعدل بلغ 15.0% عام 2008 ، وساهم في ذلك انكماش الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقارات في معظم الدول العربية، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، من جهة ، وتراجع الاسعار العالمية للسلع الأولية والاساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة باسعار عام 2008 .

وبهدف تحفيز الطلب المحلي وتخفيف التأثير السلبي للأزمة ، انتهجت العديد من الدول العربية سياسات مالية و/ أو نقدية توسعية ، مما اسفر عن تدهور اوضاع الموازنات العمومية في معظم الدول العربية . ويصعب على بعض الدول العربية ، الاستمرار في انتهاج نفس السياسات لنقص الموارد المالية وارتفاع مستويات الدين العام .

ومن ناحية اخرى ساهم تراجع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط ، في تدهور ملحوظ في الحسابات الجارية لموازن مدفوعات بعض الدول العربية المصدرة للنفط وتحول فائض الحسابات الجارية إلى عجز لدى بعض الدول . ونظراً لارتفاع التدفقات الرأسمالية إلى الخارج وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، والتزام معظم الدول بانتهاج نظام سعر الصرف الثابت ، تراجع معدل نمو الاحتياطيات الدولية ليقنصر فقط على 4.5% لتصل إلى 975.0 مليار دولار بنهاية عام 2009 مقابل 933.0 مليار دولار بنهاية العام 2008 .

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر ، تشير التقديرات المتاحة إلى تراجع تدفقاته إلى الدول العربية بما نسبته 30.0% لتبلغ 67.0 مليار دولار للعام 2009 مقارنة بنحو 96.0 مليار دولار في عام 2008 . ويعزى ذلك إلى الركود والانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، وعدم استقرار الأسواق المالية العربية، وتواصل تأجيل عدد من المشاريع الجديدة في المنطقة العربية وتعثر تنفيذ البعض الآخر، كما أدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى تراجع التدفقات الاستثمارية العربية البينية في صورة عمليات اندماج وتملك عبر الحدود .

وعلى صعيد حركة التجارة العربية، أظهرت تقديرات صندوق النقد الدولي حدوث تراجع ملحوظ في نمو الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2009 لتصل إلى 883.0 مليار دولار مقارنة بما قيمته 1219.0 مليار دولار ، أي بمعدل نمو سلبي بلغ 27.6% . ويعزى هذا الانخفاض إلى تأثير انخفاض مستويات الطلب العالمي على معظم الصادرات العربية ومن ثم تراجع أسعار السلع وبالأخص النفط والغاز . أما بالنسبة للواردات من السلع والخدمات فقد تراجعت بمعدل 6.3% لتصل إلى 813.0 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بنحو 868.0 مليار دولار في عام 2008 . ويعزى ذلك إلى تواصل تباطؤ معدلات النمو للاقتصاد العالمي في المنطقة العربية .

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2009 ، يمكن توضيح ذلك فيما يلي :

1. صندوق النقد العربي :

حرص الصندوق خلال عام 2009 على تطوير نشاطه في مجالات عمله التي حددتها اتفاقية إنشائه ، بهدف تعميق الاستقرار الاقتصادي وترسيخه وإرساء وتعزيز مقومات النمو المستدام في الدول الأعضاء والاستجابة لإحتياجاتها في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادياتها .

ففي المجال الإقراضي ، قدم الصندوق خمسة قروض جديدة خلال عام 2009 في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي ، بالإضافة إلى فرض تلقائي و آخر تعويضي بلغت قيمتهما معاً 29.5 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 140.0 مليون دولار . وبذلك بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي قدمها الصندوق خلال عام 2009 نحو 98.5 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 470.0 مليون دولار ، مقابل 132.0 مليون دولار في عام 2008 .

وفي مجال النشاط الاستثماري ، ساهمت سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها في حماية رأس المال المستثمر وتحقيق عوائد ايجابية على المستوى الكلي لهذه

الاستثمارات خلال عام 2009 ، بالرغم من الظروف السلبية والصعبة التي مرت بها الأسواق المالية .

هذا ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري ، بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية ، نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية والمؤسسات النقدية والمالية العربية واستثماراتها والذي شهد تطوراً ايجابياً خلال العام . كما واصل الصندوق نشاطه في إدارة أموال برنامج تمويل التجارة العربية والأموال المجمع في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق ، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء .

ومن ناحية اخرى يعمل الصندوق على توفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف ، واصلاح مالية الحكومة وإعداد الإحصاءات الاقتصادية وتقديم التدريب العملي للدول الأعضاء .

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية ، واصل الصندوق خلال عام 2009 جهوده الرامية إلى تعزيز دور أسواق الأوراق المالية العربية وتوفير المعلومات حول التطورات فيها ، ويقوم بنشر البيانات اليومية على موقعه في شبكة المعلومات الدولية وكذلك إصدار النشرة الفصلية حول نشاط هذه الأسواق .

وفي مجال التدريب ، استمر الصندوق في توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء . وقام في هذا الإطار خلال عام 2009 بتنظيم عشرة دورات تدريبية وأربع حلقات عمل ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمتها حتى نهاية عام 2009 إلى 203 دورة تدريبية وندوة وحلقة عمل ، استفاد منها 6519 متدرباً من الكوادر العربية .

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية ، واصل الصندوق خلال عام 2009 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية ، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية .

2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

تابع الصندوق العربي خلال عام 2009 نشاطه الإنمائي ودعمه للمشاريع التي تحظى بأولوية عالية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، وواصل الاهتمام في برنامج الإقراض خلال هذا العام بتمويل مشاريع البنية الأساسية بهدف توفير الخدمات الضرورية وزيادة طاقتها الإنتاجية وتخفيض العجز القائم في الدول العربية ، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتطوير المشاريع القائمة في الدول العربية . كما استمر الصندوق العربي في تقديم المعونات القومية والقطرية بهدف توفير الدعم المؤسسي والتدريب وتطوير المهارات ، وإعداد الدراسات العامة والبحوث ، وعقد المؤتمرات والندوات ، بالإضافة إلى الاسهام في تمويل البرامج الطارئة في بعض الدول العربية .

وقد وصل عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي خلال عام 2009 إلى 18 قرصاً بقيمة اجمالية قدرها 334.1 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 1.2 مليار دولار امريكي، استفادت منها 11 دولة عربية، اسهمت في تمويل 16 مشروعاً للقطاع العام، منها 6 مشاريع سبق أن اسهم الصندوق العربي في تمويلها ، و10 مشاريع جديدة اضافة إلى مشروعين للقطاع الخاص . قدرت التكاليف الإجمالية للمشاريع الممولة خلال العام بحوالي 6.9 مليار دولار ، وبلغت نسبة قيمة القروض المقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 17.2% وكان نصيب مشاريع الطاقة والكهرباء حوالي 58.4% من الجمالي القروض المقدمة خلال العام ، تليها مشاريع النقل التي خصص لها 31.1% ومشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية 4.5% والصناعة والتعدين 3.9% والمياه والصرف الصحي 2.1% .

ومن ناحية اخرى وصل المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق العربي ، منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام 2009 إلى 554 قرصاً قيمتها الإجمالية حوالي 25.0 مليار دولار ، أسهمت في تمويل 471 مشروعاً في 17 دولة عربية وغطت نحو 27.9% من التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة . وقد احتلت مشاريع البنية الأساسية المرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال الفترة المشار إليها ، إذ بلغ نصيبها حوالي 68.1% من إجمالي القروض ، تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بنسبة حوالي 21.7% ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة 7.8% والقطاعات الأخرى بنسبة 2.4% . وبلغ إجمالي السحوبات من تلك القروض حتى نهاية العام حوالي 15.5 مليار دولار أي حوالي 78.2% من صافي القروض النافذة . بدأ الصندوق العربي الاسهام في تمويل مشروعات القطاع الخاص منذ عام 2001 . وقد بلغ العدد التراكمي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص 11 قرصاً بقيمة اجمالية 155.0 مليون دولار ، غطت حوالي 15.3% من إجمالي تكاليف المشاريع الممولة ،

كما ساهم الصندوق العربي في رأس مال 5 شركات تابعة للقطاع الخاص ، بمبلغ إجمالي قدره 80.0 مليون دولار وقام خلال عام 2009 بمتابعة تنفيذ توصيات مجلس محافظي الصندوق العربي بخصوص إنشاء حساب خاص لدى الصندوق بمبلغ مليار دولار أمريكي يهدف إلى تمويل ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة العائدة للقطاع الخاص في الدول العربية ، وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بدولة في الكويت شهر أي النار (يناير) 2009 .

كما قدم الصندوق العربي خلال العام 28 معونة قومية وقطرية ، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 27.0 مليون دولار ، منها 14 معونة قومية قيمتها الإجمالية حوالي 6.8 مليون دولار خصص منها حوالي 87.7% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب لتطوير كفاءة أداء مؤسسات الدول الاعضاء وتحسين قدرات ومهارات العاملين فيها ، وحوالي 12.3% قدمت للاسهام في تمويل عقد عدد من الندوات والمؤتمرات .

بلغت المعونات القطرية 14 معونة بقيمة اجمالية حوالي 19.5 مليون دولار ، خصص منها حوالي 5.2 مليون دولار لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب ، وحوالي 4.1 مليون دولار لدراسات الجدوى واعداد المشاريع والدراسات العامة والبحوث ، وخصص حوالي 10.2 مليون دولار لتعزيز تنفيذ برامج طارئة في اطار تغطية جزء من تكاليف ازالة الدمار الذي حل بقطاع غزة من جراء العدوان الاسرائيلي ، وقد شكلت هذه المعونة حوالي 52.3% من إجمالي المعونات القطرية المقدمة خلال هذا العام .

وواصل الصندوق العربي الاسهام في تمويل البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني ، الذي يتم في اطار الدعم السنوي للشعب الفلسطيني المقرر من قبل مجلس محافظي الصندوق العربي منذ عام 2001 ، وقدم الصندوق خلال العام 35.0 مليون دولار للاسهام في تمويل المرحلة السابعة من هذا البرنامج ، وبذلك بلغ مجموع مساهمات الصندوق في تمويل البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني حوالي 250.0 مليون دولار خلال الفترة 2001 - 2009 .

بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العام 2009 ما مجموعه 918 معونة بقيمة اجمالية حوالي 536.0 مليون دولار منها 439 معونة قومية بقيمة اجمالية حوالي 168.0 مليون دولار و479 معونة قطرية بقيمة اجمالية حوالي 368.0 مليون دولار وبلغت نسبة السحوبات من صافي قيمة هذه المعونات حوالي 80.1% .

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2009 حوالي 700.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 1019.0 مليون دولار أمريكي عام 2007 ، أي بانخفاض نسبته 31.2% .

- عقود الضمان :

ابرم خلال العام (53) عقداً بقيمة 532.5 مليون دولار أمريكي منها (2) عقداً لضمان الاستثمار بقيمة اجمالية بلغت حوالي 73.8 مليون دولار أمريكي، و(54) عقداً لتأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى 125 ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقاً) بقيمة اجمالية بلغت حوالي 458.7 مليون دولار أمريكي.

- إعادة التأمين :

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية حوالي 130.8 مليون دولار أمريكي ، منها حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع هيئات تأمين الصادرات العربية الوطنية بقيمة حوالي 34.1 مليون دولار أمريكي إضافة إلى (28) اتفاقية إعادة تأمين اختيارية بقيمة 87.7 مليون دولار أمريكي .

- العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة :

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 37.5 مليون دولار أمريكي ، منها 23.6 مليون دولار أمريكي لضمان الصادرات و5.7 مليون دولار أمريكي لضمان الاستثمار .

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من (12) دولة عربية جاءت في مقدمتها السعودية (39.1%) الكويت (19.2%) والجمهورية التونسية (15.6%) ، وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 78 دولة ، منها 17 دولة عربية تصدرتها جمهورية السودان (15.3%) والإمارات العربية المتحدة (8.3%) ودولة الكويت (6.8%) والمملكة العربية السعودية (6.8%) والأردن (5.9%) .

الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية

التطورات الاقتصادية المحلية

نظرة عامة:

شهد الاقتصاد الوطني خلال السنوات القليلة الماضية تحولات ملحوظة اشتملت على إصلاحات اقتصادية ومراجعة وتنفيذ جملة من السياسات والإجراءات التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد، وتقوية دور القطاع الأهلي، وتوفير بيئة ومناخ استثماري مناسب لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في تطوير بنية الاقتصاد وتنويعه. وفي هذا الإطار تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يكفل مساهمتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والخدمية. كما تم إنشاء سوق للأوراق المالية لتشجيع المناخ الاستثماري وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني. وفي هذا الخصوص أيضا جاري العمل على تطوير وتحديث الجهاز المصرفي وفتح مجال المنافسة أمامه، حيث تقوم المصارف التجارية بدور الوسيط المالي في الاقتصاد الوطني باعتبارها مستودع للمدخرات ومصدر رئيسي لتمويل النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الاقتصاد الليبي ما يزال الأقل تنوعاً بين اقتصادات بلدان المنطقة وكذلك بين البلدان المنتجة للنفط، وتعتمد الميزانية العامة فيه بصورة كبيرة على النفط الذي تقدر مساهمته بنحو 90% من إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2009، إلا أن هذا الاقتصاد قادر على التكيف مع الصدمات الخارجية، وقد حقق في عام 2009 معدل نمو حقيقي في القطاعات غير النفطية بلغت نسبته 5.8% . إن الحالة المالية العامة للجماهيرية في الوقت الراهن لا تثير أي قلق في المدى المتوسط، ويرجع ذلك أساساً إلى المدخرات المالية الكبيرة التي تم تكوينها على مدى السنوات الماضية، إلا أنه وبسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط وصعوبة التنبؤ بها وبأثرها على التدفقات المالية، فإن الجماهيرية بحاجة ماسة لادخار جزء من هذه الثروة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية طويلة الأجل، والعدالة بين الأجيال. إن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بإحداث النمو بالقطاعات غير النفطية وإيجاد فرص عمل للباحثين عنه، وكذلك للداخلين الجدد لسوق العمل، ستعتمد بصورة كبيرة على كيفية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإدارة ثروة النفط، ومعالجة القضايا المتعلقة بمناخ الأعمال. ويمكن تحقيق معدلات نمو أفضل بمعدل إنفاق أقل، إذا تم تحسين جودة الإنفاق ورفع كفاءة الاستثمار، وزيادة كفاءة عنصر العمل في الاقتصاد، وتم إيجاد بيئة عمل داعمة لنشاط القطاع الأهلي، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية شاملة متوسطة المدى يتم من خلالها استخدام كافة الإمكانيات الاقتصادية والمالية والبشرية المتاحة بشكل أفضل .

أولاً : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

أظهرت البيانات الأولية المتوفرة من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية أن الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المكونة للاقتصاد الوطني سجلت خلال عام 2009 تراجعاً في معدلات النمو المحققة حيث وصلت نسبتها إلى -0.7% ، مقارنة بنسبة 5.6% و 6.1% خلال عامي 2007 و 2008 على التوالي حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2003) نحو 49.9 مليار دينار ، مقابل 50.2 مليار دينار خلال عام 2008 .

ويعود تراجع معدلات النمو الحقيقي على مستوى الاقتصاد الكلي في العام 2009، مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية إلى انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بحوالي -7.7%، هذا الانخفاض الذي كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب التزام الجماهيرية بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط.

أما القطاعات الاقتصادية غير النفطية فقد سجلت نمواً بلغ نحو 5.8% ، وقد تركز هذا النمو في قطاع التعدين والمحاجر الذي نما بنسبة 10% وقطاع الإنشاءات الذي نما بنسبة 9% وذلك نتيجة الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وكذلك الاستمرار في منح القروض السكنية من قبل مصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمشروعات الإدارية التي ينفذها جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية ، كما تركز أيضاً في كل من قطاع أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى، قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية التي نمت بنسبة 8.5% ، 7.5% على التوالي بينما حقق قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه ، قطاع الفنادق والمطاعم ، قطاع النقل والتخزين والاتصالات نسبة نمو بلغت 7% ويأتي هذا الارتفاع نتيجة للتوسع العمراني ونتيجة للتطور في خدمات النقل والاتصالات . ومن جهة أخرى حقق قطاع الوساطة المالية نمواً بلغ 6.5% وكذلك نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية بنفس النسبة فيما تراوحت معدلات النمو لباقي القطاعات ما بين 2.0% و 6.0%

فيما يتعلق بمدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فقد شكلت مساهمة أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ما نسبته 45.1% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، في حين شكلت باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى النصيب الأكبر أي ما نسبته 54.9%، ويلاحظ أن الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة التجارية شكلت ما نسبته 10.9% من إجمالي الناتج، وشكلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري نسبة 9.0%، في حين شكل قطاع

الإنشاءات، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات نسبة 7.3% ، وشكل نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية نسبة 6.5% . أما مساهمة نشاط الصناعة التحويلية فقد شكلت 5.2%، فيما تراوحت مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 0.1% و 3.6%.

مما سبق يتضح أن قطاعات الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة التجارية ، الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري من أهم القطاعات غير النفطية التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واستمر ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الجمالي نتيجة للتطور الذي شهده القطاع في السنوات الأخيرة، أما قطاع النقل والتخزين والاتصالات فيلاحظ انه بدأ يأخذ أهمية كبيرة وذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على التطور الذي يشهده هذا القطاع، مع ملاحظة ان بعض القطاعات ظلت دون المستوى المطلوب حيث شكلت قطاعات أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى، قطاع التعليم نسب منخفضة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ونظراً لتراجع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني خلال عام 2009 ، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 9068 دينار في عام 2008 إلى 8898 دينار خلال عام 2009 .

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الاسمي خلال عام 2009 انخفاضاً بلغت نسبته -26.0% ليصل إلى 86.3 مليار دينار مقارنة بنحو 116.6 خلال عام 2008. ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار و انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي مما أدى إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي لهذا القطاع بنسبة -42.0% ليصل إلى 47.1 مليار دينار مقابل 81.1 مليار دينار لعام 2008.

أما عن إلى مساهمة الأنشطة الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2009 فقد شكلت أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي نسبة 54.6% من إجمالي الناتج فيما شكلت باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية النسبة المتبقية 45.4% .

وقد أدى تراجع معدلات النمو المتحقق في الناتج المحلي الاسمي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من 21058 دينار خلال عام 2008 ، إلى 15400 دينار خلال عام 2009.

جدول رقم (11) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2003)
" ألف دينار "

النمو	معدل	*2009	*2008	*2007	النشاط الاقتصادي
2.5		1,800,950	1,757,025	1,715,806	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
-7.7		22,487,696	24,362,712	24,473,867	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
10.0		169,516	154,106	134,228	التعدين والمحاجر
3.5		2,584,731	2,496,563	2,538,449	الصناعات التحويلية
7.0		1,342,545	1,254,715	1,140,650	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
9.0		3,638,614	3,338,178	2,980,516	الإتشاءات
6.5		3,247,724	3,049,506	2,823,617	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
7.0		160,795	150,276	137,238	الفنادق والمطاعم
7.0		3,650,630	3,411,804	3,130,095	النقل والتخزين والاتصالات
6.5		961,165	902,502	843,460	الوساطة المالية
7.5		5,420,256	5,042,098	4,668,610	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
2.0		4,465,720	4,378,157	4,373,783	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
5.0		91,182	86,840	84,311	التعليم**
6.0		147,155	138,825	132,215	الصحة والعمل الاجتماعي**
8.5		58,687	54,090	50,083	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
7.0		373,081	348,674	328,938	الخدمات المالية المحاسبية بصورة غير مباشرة
-0.7		49,854,286	50,228,724	48,897,991	: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين
-7.7		22,487,696	24,362,712	24,473,867	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
5.8		27,366,590	25,866,012	24,424,124	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية.

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتير وكيميائية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (12) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

*2009	*2008	*2007	النشاط الاقتصادي
3.6	3.5	3.5	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
45.1	48.5	50.1	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
0.3	0.3	0.3	التعدين والمحاجر
5.2	5.0	5.2	الصناعات التحويلية
2.7	2.5	2.3	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
7.3	6.6	6.1	الإنشآت
6.5	6.1	5.8	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
0.3	0.3	0.3	الفنادق والمطاعم
7.3	6.8	6.4	النقل والتخزين والاتصالات
1.9	1.8	1.7	الوساطة المالية
10.9	10.0	9.5	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
9.0	8.7	8.9	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
0.2	0.2	0.2	التعليم**
0.3	0.3	0.3	الصحة والعمل الاجتماعي**
0.1	0.1	0.1	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
0.7	0.7	0.7	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :
45.1	48.5	50.1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
54.9	51.5	49.9	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : المصدر السابق .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتر وكيميائية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (13) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

متوسط نصيب الفرد " بالدينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار "	السنوات
9005	5430	48,897,991	2007
9068	5539	50,228,724	2008
8898	5603	49,854,286	2009

* تقديرات .

جدول رقم (14) : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" ألف دينار "

النشاط الاقتصادي	*2007	*2008	*2009	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	1,905,266	2,247,873	2,382,700	6.0
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	62,282,573.0	81,149,831	47,087,053	-42.0
التعدين والمحاجر	114,462.0	127,524	144,102	13.0
الصناعات التحويلية	4,032,145.0	4,888,771	5,447,633	11.4
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,019,121.0	1,204,527	1,334,615	10.8
الانشاءات	4,198,420.0	5,994,504	7,577,498	26.4
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,225,002.0	3,761,642	4,092,667	8.8
الفنادق والمطاعم	171,309.0	187,883	205,356	9.3
النقل والتخزين والاتصالات	3,299,526.0	3,884,202	4,125,827	6.2
الوساطة المالية	980,761.0	1,081,289	1,181,849	9.3
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	5,218,852.0	5,723,776	6,154,776	7.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	6,507,345.0	6,670,679	6,870,800	3.0
التعليم**	98,949.0	122,445	133,844	9.3
الصحة والعمل الاجتماعي**	153,716.0	155,484	164,698	5.9
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	69,424.0	82,270	91,026	10.6
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	583,295.0	643,083	705,512	9.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	92,693,574.0	116,639,617	86,288,931	-26.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي*** والأنشطة المتعلقة بهما	62,282,573	81,149,831	47,087,053	-42.0
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	30,411,001	35,489,785	39,201,878	10.5

المصدر : المصدر السابق .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتنر وكيمياوية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (15) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" نسبة من الإجمالي "

*2009	*2008	*2007	النشاط الاقتصادي
2.8	1.9	2.1	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
54.6	69.6	67.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
0.2	0.1	0.1	التعدين والمحاجر
6.3	4.2	4.3	الصناعات التحويلية
1.5	1.0	1.1	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
8.8	5.1	4.5	الإتشاءات
4.7	3.2	3.5	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
0.2	0.2	0.2	الفنادق والمطاعم
4.8	3.3	3.6	النقل والتخزين والاتصالات
1.4	0.9	1.1	الوساطة المالية
7.1	4.9	5.6	الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية
8.0	5.7	7.0	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
0.2	0.1	0.1	التعليم**
0.2	0.1	0.2	الصحة والعمل الاجتماعي**
0.1	0.1	0.1	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
0.8	0.6	0.6	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :
54.6	69.6	67.2	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***
45.4	30.4	32.8	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر : المصدر السابق .

* بيانات أولية .

** تشمل القطاع الأهلي فقط في حين تظهر خدمات التعليم والصحة المقدمة من القطاع العام ضمن نشاط الإدارة العامة والدفاع .

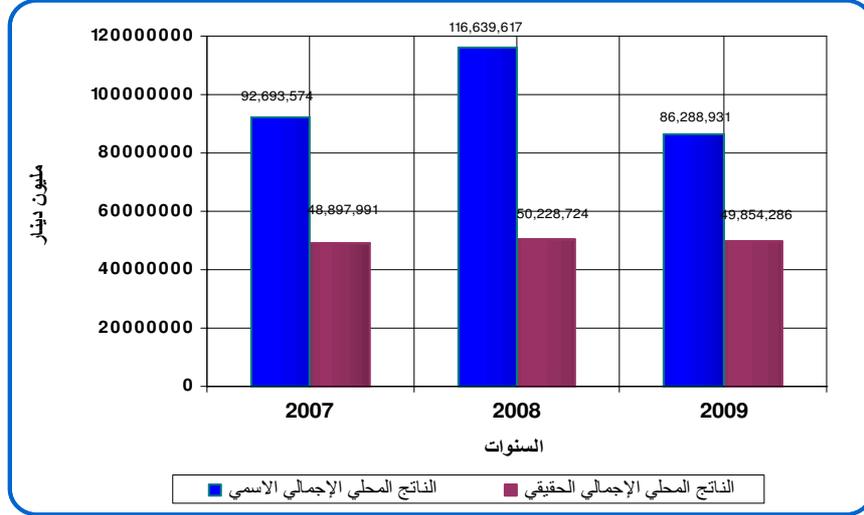
*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمن الصناعات التحويلية .

جدول رقم (16) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

متوسط نصيب الفرد " بالدينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	السنوات
17071	5430	92,693,574.0	2007
21058	5539	116,639,617	2008
15400	5603	86,288,931	2009

*تقديرات .

شكل (4) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي

**معدل التضخم :**

بلغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2009 2.4%، وسجل معدل التضخم لمجموعة التعليم والثقافة والتسلية 6.3% خلال عام 2009، نتيجة الطلب المتزايد على هذه السلع، بلغت زيادة الأسعار لمجموعة المواد الغذائية والمشروبات 3.1%، وهذه النسبة أقل مما كانت عليه في سنة 2008 وهذا يعكس انخفاض الأسعار الأولية في الربع الأخير من سنة 2009. أما مجموعة السكن ومستلزماته فقد بلغ معدل التضخم بها 0.3%، في حين انخفض معدل التضخم لمجموعة العناية الصحية بنسبة 0.1%. وعلى الرغم من ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، إلا أن معدل التضخم انخفض مقارنة بنفس الفترة من العام السابق الذي ارتفع بنسبة 10.4%، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها مساهمة مصرف ليبيا المركزي في انخفاض معدل التضخم من خلال سياسته المتعلقة بإصدار شهادات الإيداع التي تم من خلالها تم امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي، كذلك انخفاض أسعار السلع الأولية وتكلفة الإنتاج في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أسعار النفط الخام، وارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو خلال عام 2009 مسيحي، باعتبار منطقة اليورو المصدر الرئيسي للواردات الليبية.

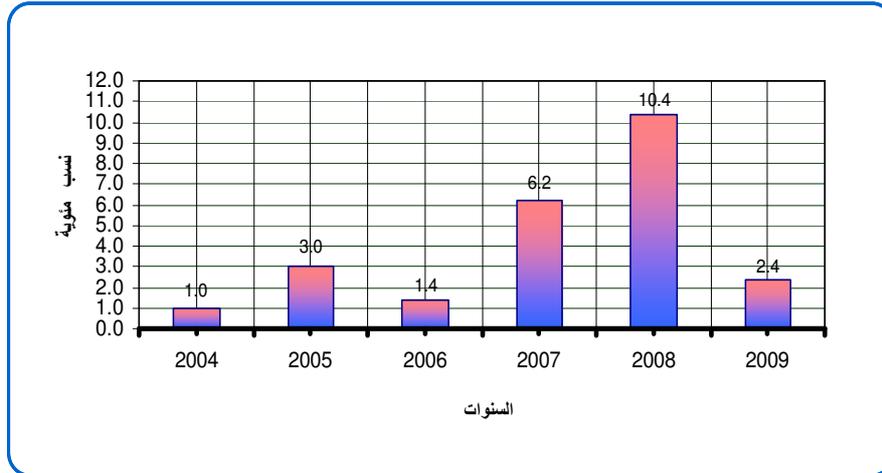
جدول رقم (17) : الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(100=2003)

المعدل	2009	2008	الوزن	المجموعات الرئيسية
3.1	149.3	144.8	366	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
3.6	98.1	94.7	73	الملابس والأقمشة والأحذية
0.3	109.6	109.3	233	السكن ومستلزماته
4.7	96.7	92.4	59	أثاث المسكن
0.1-	134.0	134.1	40	العناية الصحية
2.2	137.3	134.3	112	النقل والمواصلات
6.3	100.0	94.1	64	التعليم والثقافة والتسلية
2.2	123.5	120.9	53	سلع وخدمات متفرقة
	126.7	123.7	1000	الرقم القياسي العام
	2.4	%10.4	-	معدل التضخم السنوي

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات

شكل (5) : معدل التضخم السنوي



العاملون بالنشاط الاقتصادي :

تشير البيانات المتاحة عن توزيع حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2009 أن عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الذي بلغ نحو 1477.8 ألف عامل ، مقابل 1426.2 ألف عامل خلال عام 2008، بارتفاع قدره 51.6 ألف عامل أي ما نسبته 3.6% . ويتوزع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن قطاع التعليم استحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الاستخدام، إذ شكل حوالي 31.1% ، يليه قطاع

الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة 27.6% ، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بنسبة 7.0% ، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة تراوحت ما بين 5.1% لقطاع الصحة والعمل الاجتماعي و 0.1% لقطاع خدمات افراد الخدمة المنزلية الخاصة بالاسر .

جدول رقم (18): توزيع حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2007-2008

2009		2008		2007		أقسام النشاط الاقتصادي
الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	
5.0	74321	5.0	71308	2.8	38785	الزراعة والصيد واستغلال الغابات
0.2	3426	0.19	2710	0.1	2011	صيد الأسماك
2.8	41490	2.5	35654	2.2	30466	التعدين واستغلال المحاجر
4.4	65200	4.6	65603	4.8	66166	الصناعات التحويلية
3.4	50342	3.1	44211	2.7	37105	الكهرباء والغاز والمياه
2.4	36262	2.5	34941	2.5	34708	التشييد والبناء
7.0	102836	6.1	86996	5.7	77983	تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها
0.5	6786	0.5	6418	0.5	6198	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
4.5	66026	4.6	66031	4.8	65808	النقل والتخزين والمواصلات
2.3	34557	2.1	29664	1.8	25315	الوساطة المالية
1.5	22545	1.3	18540	1.1	15371	انشطة العقارات
27.6	408180	27.9	397898	29.2	401597	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
31.1	459745	32.0	456371	33.6	462364	التعليم
5.1	75443	5.4	77013	5.8	79636	الصحة والعمل الاجتماعي
1.8	26789	1.6	22819	1.3	17630	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
0.1	916	0.3	4278	0.5	7272	خدمات افراد الخدمة المنزلية الخاصة بالاسر
0.2	2907	0.3	5705	0.6	7933	انشطة غير مبينة وانشطة المنظمات الدولية والسفارات
100.0	1477771	100.0	1426159	100.0	1376349	المجموع

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات.

● التطورات النفطية المحلية :

بلغت استثمارات المؤسسة الوطنية للنفط في مجالات مختلفة في القطاع النفطي 1176.0 مليون دينار ليبي بهدف تطوير الحقول المكتشفة والحفر التطويري، وكذلك لإنتاج واستغلال الغاز الطبيعي، التي كان من بينها توقيع اتفاقية ائتلاف مع شركة ستار الإماراتية وذلك لتأسيس شركة مشتركة تهدف إلى تطوير وتحديث مصفاة رأس لانوف، وتم تأسيس شركة مشتركة تحت اسم الشركة الليبية الامارتية لتكرير النفط، مناصفة بين البلدين، وباشرت الشركة الجديدة العمل في تشغيل المصفاة في شهر الربيع (مارس) 2009.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2009 تراجعاً بمقدار 51.1 مليون برميل وبنسبة انخفاض نسبته 8.0% ليصل إلى 592.5 مليون برميل ، مقابل 643.6 مليون برميل خلال عام 2008، وانخفض تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي من 1.76 مليون برميل خلال عام 2008 إلى 1.62 مليون برميل خلال عام 2009، ويعزى ذلك إلى قرار منظمة أوبك بتخفيض إنتاج اعضائها.

أما بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (19) ، فإن شركة الخليج العربي ما تزال تحتل المرتبة الأولى ، حيث بلغ إنتاجها السنوي حوالي 146.6 مليون برميل خلال عام 2009 ، أي ما يعادل 24.7% من إجمالي الكمية المنتجة، وحافظت شركة الواحة على المركز الثاني وذلك بإنتاجها 121.1 مليون برميل، أي ما يعادل 20.4% من إجمالي الكمية المنتجة، أما شركة أكاكوس (رييسول) فقد احتلت المركز الثالث بإنتاجها 101.2 مليون برميل، وهو ما يشكل 17.1% من إجمالي الكمية المنتجة ، تليها شركة مليئة للنفط (إيني للنفط) في المركز الرابع بنحو 78.8 مليون برميل منتجة في المنطقة اليابسة و 16.1 مليون برميل في المنطقة المغمورة ، أما باقي الشركات فقد تراوحت مساهماتها ما بين 6.2% و 1.8% .

وفيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (19)، فيلاحظ أن المؤسسة تملك بالكامل شركتي الخليج العربي وشركة سرت حيث بلغت النسبة التشغيلية الرأسمالية للمؤسسة فيهما 100.0%.

جدول رقم (19) : توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

2009		2008		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		الشركات المنتجة
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	رأسمالي	تشغيلي	
24.7	146.6	24.6	158.1	100.0	100.0	الخليج العربي
20.4	121.1	19.7	127.0	59.2	59.2	الواحة
17.1	101.2	17.2	110.5	50.0	88.8	أكاكوس (رييسول)
16.0	94.9	16.6	107.0	50.0	85.5	ملينة للنفط (ابني للنفط)
5.3	31.8	6.2	40.0	-	-	فنترسهال
5.3	31.4	5.2	33.4	100.0	100.0	سرت
4.6	27.3	5.4	34.8	50.0	88.0	الهروج (فييا)
3.3	19.6	3.2	20.9	50.0	88.0	الزويتينة
3.1	18.2	1.8	11.6	50.0	50.0	المبروك (توتال)
0.0	0.25	0.0	0.3	50.0	65.0	أو . أم . في
100.0	592.4	100.0	643.6			المجموع
	1.62		1.76			متوسط الإنتاج اليومي

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- صادرات النفط الخام :

كما هو مبين في الجدول رقم (20)، يلاحظ أن هناك انخفاضاً في الكميات المصدرة خلال عام 2009، حيث بلغت 478.2 مليون برميل، مقابل 525.8 مليون برميل عام 2008، مسجلةً بذلك انخفاضاً مقداره 47.6 مليون برميل أي بنسبة 9.95%.

أما فيما يتعلق بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة خلال عام 2009، فإن المؤسسة الوطنية للنفط ما تزال تصدر قائمة الشركات المصدرة للنفط، حيث بلغت كمية صادراتها 362.8 مليون برميل، أي ما يعادل 75.8% من إجمالي الكميات المصدرة.

جدول رقم (20) : توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

2009		2008		الشركات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
75.8	362.8	70.0	368.3	المؤسسة الوطنية للنفط
6.8	32.7	7.7	40.3	فنترسهال
1.1	5.3	2.8	14.8	ملينة للنفط (إيني للنفط)
0.0	0.0	0.0	0.0	الهروج (فيبا)
0.9	4.4	1.7	8.8	أو . لم . في
1.9	8.9	1.9	9.8	المبروك (توتال)
0.9	4.5	1.7	8.8	أكاكوس (ريبسول)
0.4	1.7	0.3	1.8	ساجا
0.0	0.05	0.0	0.06	هسكي
0.6	2.9	2.0	10.5	بتروكندا
0.0	0.0	0.1	0.7	لازمو المغرب الكبير
0.4	2.0	0.5	2.7	أ . أن . أي شمال إفريقيا
0.2	1.0	0.4	2.0	المؤسسة الوطنية للنفط الكورية
0.5	2.2	1.0	5.5	اوكسيدنتال
2.1	9.8	2.0	10.3	إميرادا
0.0	0.0	3.9	20.5	كوننتال
4.2	20.1	3.9	20.3	ماراتون
0.0	0.0	0.1	0.6	ملينة للغاز (إيني غاز)
4.1	19.8	0.0	0.0	كونوكوفيليس
100.0	478.2	100.0	525.8	المجموع
	1.31		1.44	متوسط الصادرات اليومي

المصدر : المصدر السابق .

- أسعار النفط الخام :

انخفض متوسط أسعار النفط الليبي خلال عام 2009 إلى 61.4 دولاراً للبرميل، مقابل 96.4 دولاراً للبرميل خلال عام 2008، بنسبة انخفاض قدرها 57.0%، الجدول رقم (21):

جدول رقم (21) : متوسط الأسعار المحلية للنفط الخام حسب نوع الخام

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2007	2008	2009
البريقة	72.9	97.7	60.57
الزويتينة	72.3	97.0	61.75
سيرنكا	71.7	96.5	59.56
السدرة	71.8	96.3	60.13
ابو الطفل	73.8	97.9	60.88
السرير	70.2	94.6	60.03
مسلة	-	-	54.71
أمنة	71.4	95.9	60.44
البوري	66.2	91.8	59.30
الشرارة	74.9	99.8	62.69
الجرف	68.3	93.8	62.80
ملبنة	74.1	98.7	62.59
المتوسط العام	71.6	96.4	61.44

المصدر : المصدر السابق .

- إنتاج الغاز الطبيعي :

شهد إنتاج الغاز الطبيعي انخفاضاً خلال عام 2009، بمقدار 34.6 مليار قدم مكعب، بنسبة 3.2% ليصل إلى 1035.5 مليار قدم مكعب، مقابل 1070.1 مليار قدم مكعب خلال عام 2008، وتبعاً لذلك انخفض متوسط الإنتاج اليومي من 2.93 مليار قدم مكعب خلال عام 2008 إلى 2.83 مليار قدم مكعب خلال عام 2009.

جدول رقم (22) : المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	الإنتاج (مليار قدم مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2004	1.444	527.1
2005	2.097	765.4
2006	2.598	948.1
2007	2.807	1024.4
2008	2.932	1070.1
2009	2.837	1035.5

المصدر : المصدر السابق .

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :

شهد عام 2009 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قدرها 340.6 ألف طن متري، أي بنسبة 2.1%، وذلك من 15.9 مليون طن متري خلال عام 2008 إلى 16.2 مليون طن متري خلال عام 2009 .

ويتضح من الجدول أدناه أنه بالرغم من انخفاض إنتاج بعض المشتقات النفطية (زيت الوقود الثقيل، نافتا، وبنزين 95)، إلا أن إجمالي الإنتاج اتجه نحو الارتفاع، ويعود ذلك إلى زيادة الإنتاج كل من الكيروسين بنوعيه، زيت الغاز (ديزل)، والغاز المسال التي ازداد إنتاجها بنسبة 24.2%، و8.6%، و2.8% لكل منها على التوالي.

جدول رقم (23) : الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2009		2008		2007		المشتقات
من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	
41.5	6719.3	43.9	6956.7	43.0	7004.3	زيت الوقود الثقيل
25.8	4177.5	24.2	3845.1	25.4	4137.1	زيت الغاز (ديزل)
15.3	2473.5	16.2	2574.9	16.4	2676.5	نافتا
11.6	1876.1	9.5	1510.5	9.0	1470.4	كيروسين بنوعيه
4.6	751.0	4.9	775.2	5.0	812.6	بنزين 95
1.2	203.5	1.2	197.9 ^(*)	1.2	198.8	غاز مسال
100.0	16200.9	100.0	15860.3	100.0	16299.7	الإجمالي

(*) يمثل إنتاج المصافي القائمة دون احتساب إنتاج معمل تسييل البريقة والزويتينة .
المصدر : المصدر السابق .

- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات :

اتجه الإنتاج المحلي للبتروكيماويات خلال عام 2009 إلى الارتفاع محققاً زيادة في الإنتاج قدرها 178 ألف طن متري ، بنسبة ارتفاع قدرها 6.3%، ليصل إلى 2986.7 ألف طن متري، مقابل 2808.7 ألف طن خلال عام 2008 ، ويتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (24) أن سبب الارتفاع يعود إلى عودة ارتفاع الكميات المنتجة من اليوريا والأمونيا بعد ما شهدت انخفاضاً في عام 2008 مقارنة بعام 2007 ، حيث بلغت نسب ارتفاع إنتاجهما في عام 2009 مقارنة بعام 2008: 29.3% و 27.1% على التوالي.

جدول رقم (24) : الإنتاج المحلي من البتر وكيموايات

" ألف طن متري "

2009		2008		2007		المنتجات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
26.0	777.8	21.4	601.6	26.6	780.6	اليوريا
21.9	654.5	24.2	679.9	20.7	608.5	الميثانول
21.4	638.3	17.9	502.3	21.5	630.6	الامونيا
9.7	289.3	11.6	324.7	9.8	288.8	الايتلين
5.7	169.6	6.7	189.3	5.7	168.4	البروبلين
9.9	297.5	11.7	329.5	10.1	296.5	الجازولين الحراري
1.2	35.6	1.8	49.7	1.6	45.6	زيت وقود حراري
4.2	124.1	4.7	131.7	4.0	116.1	خليط رباعي الكربون
100.0	2986.7	100.0	2808.7	100.0	2935.1	الإجمالي

المصدر : المصدر السابق .

- صادرات المنتجات النفطية والبتر وكيمواية :

بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتر وكيمواية خلال عام 2009 حوالي 12.7 مليون طن متري، شكلت منها المنتجات النفطية ما قيمته 5.4 مليون طن متري، أي بنسبة 78.3%، فيما شكلت البتر وكيموايات ما قيمته 1.5 مليون طن متري، أي بنسبة 21.7% من الإجمالي.

وقد أظهرت بيانات الجدول رقم (25) أن إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتر وكيمواية قد انخفضت خلال عام 2009، مقارنة بعام 2008 بمقدار 5.8 مليون طن متري بنسبة انخفاض بلغت 45.6%، ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع مستوى المخزون العالمي من المقطرات، وزيادة كمية الديزل المصدر من روسيا وملائمتها للمواصفات الأوروبية.

جدول رقم (25) : الصادرات من المنتجات النفطية والبتر وكيمواية

" ألف طن متري "

2009		2008		2007		الصادرات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
78.3	5387.0	81.1	10300.1	83.1	11355.4	المنتجات النفطية
21.7	1492.0	18.9	2393.2	16.9	2308.7	البتر وكيموايات
100.0	6879.0	100.0	12693.3	100.0	13664.1	المجموع

المصدر : المصدر السابق .

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية :
تواصل خلال عام 2009 الارتفاع في الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية ،
حيث بلغ 11.5 ألف طن متري، مقابل 10.2 مليون طن متري خلال 2008، بمقدار
زيادة بلغ 1.3 مليون طن متري، أي بنسبة 12.6%. استهلاك جميع المشتقات
النفطية.

جدول رقم (26) : الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2009		2008		2007		المشتقات
من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	من % الإجمالي	الكمية	
43.9	5058.8	42.3	4334.7	40.5	3489.0	وقود الديزل
23.0	2652.6	22.2	2276.8	22.5	1934.3	زيت الوقود الثقيل
25.2	2906.9	27.2	2787.7	27.5	2367.9	بنزين 95
5.1	588.0	5.3	538.6	6.4	549.2	كيروسين بنوعيه
2.8	326.2	3.0	307.0	3.1	265.9	غاز مسال
100.0	11532.5	100.0	10244.8	100.0	8606.5	المجموع

المصدر : المصدر السابق .

ثانياً : المالية العامة

تم اعتماد الميزانية العامة لعام 2009 وهي تعكس زيادة طفيفة في مخصصات الإنفاق العام عما كان عليه الإنفاق العام الفعلي في عام 2008، مقارنة بالزيادات الكبيرة في مخصصات السنوات الأخيرة، ويعد ذلك إجراء مناسب بشأن عدم ربط الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بانخفاض مفاجئ في الإنفاق العام لما لذلك من آثار عكسية على النشاط الاقتصادي المحلي، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات التي بدأ تنفيذها وترتبت عليها التزامات كبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أهمية الاستمرار في المرحلة المقبلة في تحسين الإطار القانوني والإداري الذي ينظم الميزانية العامة للدولة، بما يساعد على تقوية مضاعف الاستثمار وتوفير مناخ الأعمال من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

• الميزانية العامة للسنة المالية 2009 :

أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (1) لسنة 1377 و.ر (2009) بشأن اعتماد الميزانية العامة للسنة المالية 1377 و.ر (2009)، والذي أجاز إنفاق مبلغ 44.2 مليار دينار موزع على أبواب الميزانية التالية:

الباب الأول: المرتبات وما في حكمها	8,978,470,000	دينار
الباب الثاني: النفقات التسييرية	4,778,880,000	دينار
الباب الثالث: مشروعات وبرامج التنمية	21,500,000,000	دينار
الباب الرابع: نفقات أخرى	8,915,293,000	دينار

كما نص القانون في مادته الثانية بأن تغطي النفقات المشار إليها أعلاه من الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال عام 2009 على النحو الآتي:

1. الباب الأول والثاني:

8,978.5 مليون دينار	- من الإيرادات غير النفطية
4,778.9 مليون دينار	- من الإيرادات النفطية

2. الباب الثالث (التحول):

15,317.8 مليون دينار	- من الإيرادات النفطية
6,182.2 مليون دينار	- من الأرصدة المرحلة من العام السابق

3. الباب الرابع (نفقات أخرى):

7,302.2 مليون دينار	- من الإيرادات النفطية
1,613.1 مليون دينار	- من الأرصدة المرحلة من العام السابق

أولاً - الميزانية التسييرية:**أ- الإيرادات:**

– بلغت الإيرادات النفطية المخصصة للباب الثاني للميزانية التسييرية لعام 2009 نحو 4,778.9 مليون دينار، وقد تمّ تحصيل المبلغ المخصص بالكامل.

– بلغت حصيلة الإيرادات غير النفطية (الموارد السيادية والمحلية) الفعلية للميزانية التسييرية لعام 2009 نحو 6,436.6 مليون دينار، أي بعجز قدره 2,541.9 مليون دينار.

ب- المصروفات :

بلغ حجم الإنفاق بالميزانية العامة للباين الأول والثاني خلال عام 2009 نحو 9,273.4 مليون دينار، بعجز قدره 4,483.9 مليون دينار .

الباب الأول - المهايا والمرتبات وما في حكمها:

بلغت المصروفات الفعلية لبند المهايا والمرتبات وما في حكمها 6,215.6 مليون دينار، أي بعجز قدره 2,762.8 مليون دينار أو بنسبة 31% .

الباب الثاني - المصروفات التسييرية:

بلغت المصروفات الفعلية لبند المصروفات التسييرية والنفقات الأخرى مبلغ 3,057.8 مليون دينار، أي بعجز قدره 1,721.1 مليون دينار أو بنسبة 36% .

ثانياً - الباب الثالث (التحول):

1: بلغت مخصصات الباب الثالث من الميزانية العامة المعتمدة بموجب قانون الميزانية العامة لسنة 2009 مبلغ 21,500.0 مليون دينار، خصص منها مبلغ 500.0 مليون دينار للمؤسسة الوطنية للنفط، ومبلغ 585.6 مليون دينار للجنة العامة المؤقتة للدفاع.

2: بلغت قيمة التفويضات المالية الصادرة حتى تاريخ 2009.12.31 نحو 21,025.9 مليون دينار وهي تمثل نسبة 98.0% من إجمالي المخصصات المعتمدة بموجب القانون. كما بلغت قيمة التفويضات المالية المسيلة الفعلية نحو 18,983.9 مليون دينار.

ثالثاً - الباب الرابع (نفقات أخرى):

بلغت المخصصات المعتمدة للباب الرابع بالميزانية العامة نحو 8,915.3 مليون دينار، في حين بلغت المصروفات الفعلية 6,440.5 مليون دينار، أي بعجز قدره 2,474.8 مليون دينار بنسبة 28.0%، وقد تمّ تخصيص مبلغ وقدره 1,613.0 مليون دينار لمرتبات غير المسكنين بالملاك الوظيفي ومبلغ 3,302.3 مليون دينار لدعم السلع

والخدمات، ومبلغ 3,500.0 مليون دينار لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتكوين محافظ استثمارية لمحدودي الدخل، ومبلغ 500.0 مليون دينار نفقات أبناء الرعاية الاجتماعية والمعاشات الأساسية التقاعدية لمن لم تشملهم المحافظ.

• الميزانية العامة للسنة المالية 2010:

أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (2) لسنة 1378 و.ر (2010) بشأن اعتماد الميزانية العامة للسنة المالية 1378 و.ر (2010)، والذي أجاز إنفاق مبلغ 57.5 مليار دينار موزع على أبواب الميزانية التالية:

دينار	8,562,566,840	الباب الأول: المرتبات وما في حكمها
دينار	3,197,709,120	الباب الثاني: النفقات التسييرية
دينار	29,347,844,800	الباب الثالث: مشروعات وبرامج التنمية
دينار	8,622,086,120	الباب الرابع: نفقات موازنة الأسعار
		الباب الخامس: اللجنة العامة المؤقتة للدفاع والمؤسسة
دينار	7,780,000,000	الوطنية للنفط والنهر الصناعي العظيم واستثمارات مياهه

وتغطي نفقات عام 2010 المبينة أعلاه من الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية (2010 مسيحي) على النحو المبين بالجدول رقم (27) التالي

جدول رقم (27)

" القيمة بالدينار "

أبواب الميزانية	الموارد السيادية والمحلية	الموارد النفطية	الإجمالي
الأول	6,823,187,580	1,739,379,260	8,562,566,840
الثاني	-	3,197,709,120	3,197,709,120
الثالث	-	29,347,884,800	29,347,884,800
الرابع	-	8,622,086,120	8,622,086,120
الخامس	-	7,780,000,000	7,780,000,000
الإجمالي	6,823,187,580	50,687,059,300	57,510,246,880

وتجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة من القانون نصت على أنه سيتم تحديد أقساط الدين العام استثناء من أحكام القانون رقم (15) لسنة 1986 مسيحي بشأن الدين العام بمبلغ وقدره (2,667,734,700) ملياران وستمائة وسبعة وستون مليون وسبعمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وسبعمائة دينار من الإيرادات النفطية، وفقاً للتوزيع المحدد بالجدول المبين فيما يلي، وذلك لسداد الالتزامات القائمة على الخزنة العامة.

صندوق التقاعد	500,000,000	مليون دينار
صندوق الجهاد	150,000,000	مليون دينار
صندوق تصفية الشركات والأجهزة المنحلة	202,000,000	مليون دينار
قرض النهر الصناعي (مصرف ليبيا المركزي)	150,000,000	مليون دينار
التزامات الخزنة العامة (يوزع وفق التشريعات النافذة بقرارات من اللجنة الشعبية العامة)	1,665,734,700	مليون دينار
الإجمالي	2,667,734,700	مليون دينار

وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات السيادية والإيرادات المحلية المتوقعة لعام 2010 والبالغة نحو 6.8 مليار دينار موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (28) : الإيرادات السيادية والمحلية

ر.م	البيان	المبلغ بالدينار
1	الضرائب على دخل الأنشطة الاقتصادية وضريبة الدمغة *	2,823,137,900
2	الضرائب على مرتبات العاملين بالجهاز الإداري	232,353,030
3	رسوم الخدمات وضريبة الإنتاج والاستهلاك على الواردات	1,200,000,000
4	رسوم الخدمات العامة	339,584,450
5	تمليك الوحدات الاقتصادية العامة	653,112,200
6	مساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية والأولية	150,000,000
7	توزيع أرباح مصرف ليبيا المركزي	500,000,000
8	الهيئة العامة للاتصالات	200,000,000
9	موارد القروض الخارجية	5,000,000
10	منح عودة الشركات النفطية	720,000,000
	الإجمالي	6,823,187,580

* الضرائب على دخل الأنشطة الاقتصادية وضريبة الدمغة تشمل مساهمة النشاط الصناعي.

ثالثاً : القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات :

تأثر الوضع العام لميزان مدفوعات الجماهيرية العظمى لعام 2009 بإنخفاض قيمة الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة للتدني الملحوظ في أسعار النفط العالمية عما كانت عليه خلال عام 2008. فقد أدى إنخفاض قيمة الصادرات النفطية إلى إنخفاض فائض الميزان التجاري للجماهيرية العظمى بمقدار 30.2 مليار دينار ليبلغ 19.0 مليار دينار عام 2009 مقابل 49.2 مليار دينار عام 2008 الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 32.5 مليار ليبلغ 12.6 مليار دينار عام 2009 مقابل 45.1 مليار دينار عام 2008 والذي كان له الأثر الواضح في إنخفاض قيمة فائض الميزان الكلي لميزان المدفوعات من 18.9 مليار دينار عام 2008 إلى 6.1 مليار دينار عام 2009.

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2009 مسيحي :-

- الحساب الجاري :-

أظهر الحساب الجاري أهم التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات وحساب الدخل والتحويلات الجارية بين الجماهيرية العظمى والعالم الخارجي خلال عام 2009، ويرجع إنخفاض الفائض في الحساب الجاري لإنخفاض فائض الميزان التجاري (السلع) نتيجة إنخفاض قيمة الصادرات السلعية إلى 46.6 مليار دينار في عام 2009 وخاصة قيمة الصادرات النفطية التي تراجعت من نحو 74.2 مليار دينار في عام 2008 إلى 44.9 مليار دينار في عام 2009 أي بنسبة إنخفاض قدرها 39.5% مقابل 76.0 مليار دينار عام 2008. في حين بلغت قيمة الواردات السلعية 27.6 مليار دينار عام 2009 مقابل 26.8 مليار دينار عام 2008 . أما صافي العمليات غير المنظورة (خدمات ، دخل وتحويلات جارية) فقد أظهر عجزاً بلغ 6.4 مليار دينار عام 2009 مقابل 4.0 مليار دينار عام 2008، ويعزى الإرتفاع في عجز هذا الحساب إلى إرتفاع العجز في حساب الخدمات بنسبة 17.0% ليصل إلى 5.5 مليار دينار عام 2009 مقابل 4.7 مليار دينار عام 2008 ، وإلى العجز في حساب التحويلات الجارية البالغ 2 مليار دينار عام 2009، مقابل 1.3 مليار دينار عام 2008 ، في حين إنخفض فائض حساب الدخل ليبلغ 1.1 مليار دينار عام 2009، مقابل 1.9 مليار دينار عام 2008.

الحساب الرأسمالي والمالي :-

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية للجماهيرية العظمى مع العالم الخارجي في عام 2009 المتمثلة في التحويلات الرأسمالية ، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملية والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى تدفقاً للخارج بلغ 7.2 مليار دينار عام 2009 مقابل 22.1 مليار دينار عام 2008 .

جدول رقم (29) : ميزان المدفوعات

" مليون دينار "

*2009	2008	2007	البنود
12628.1	45133.1	39140.2	أولاً- الحساب الجاري :
13478.8	44479.5	37578.7	1. السلع والخدمات :
19007.4	49151.8	40809.6	أ. السلع:
46630.3	75959.2	63181.0	- الصادرات (فوب)
44931.9	74182.1	61705.8	قطاع الهيدروكربونات
1698.4	1777.1	1475.2	صادرات أخرى
27622.9-	26807.4-	22371.4-	- الواردات (فوب)
5528.6-	4672.3-	3230.9-	ب. الخدمات :
823.6	272.5	247.4	دائن
6352.2-	4944.8-	3478.3-	مدين
1120.4	1938.2	1837.6	2. الدخل :
1394.6-	2946.8-	3644.4-	دخل الاستثمار المباشر
2515.0	4885.0	5482.0	دخل استثمارات أخرى
1971.1-	1284.6-	276.1-	3. التحويلات الجارية :
264.1-	93.6-	686.1	الحكومة العامة
1707.0-	1191.0-	962.2-	القطاعات الأخرى
627.0-	432.3-	381.2-	قطاع النفط
1080.0-	758.7-	581.0-	أخرى (تحويلات العاملين للخارج)
7235.9-	22135.6-	12352.6-	ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي
1894.0	2801.8-	646.9	الاستثمار المباشر
2160.9-	13542.2-	1816.7-	استثمار الحافطة
6969.0-	5791.6-	11182.8-	استثمارات أخرى
742.6	4115.3-	3206.7-	ثالثاً - الخطأ والسهو
6134.8	18882.2	23580.9	رابعاً - الميزان الكلي
			بنود للتذكرة :
1.25	1.24	1.26	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
1.24	1.25	1.22	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)
124.0	115.6	94.8	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليارات الدنانير)
42.8	39.9	35.1	إجمالي الاحتياطيات الرسمية ، بما يعادل شهور من واردات السلع والخدمات في العام التالي
14.6	38.7	43.8	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
7.1	16.2	26.3	ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
86.3	116.6	89.3	إجمالي الناتج المحلي الأسمى (مليارات الدنانير)

* بيانات أولية.

رابعاً : القطاع المصرفي والنقدي

بالرغم من تدهور الثقة في النظام المالي العالمي، والشلل الذي أصاب وظيفة الوساطة المالية نتيجة النقص الشديد في السيولة، فإن التحدي الذي يواجهه القطاع المالي والمصرفي في الجماهيرية يتمثل في ارتفاع فائض السيولة لدى المصارف التجارية، وكذلك في كيفية تحسين مناخ الأعمال، ومنح الائتمان المصرفي بطريقة تضمن ضخ السيولة في الاقتصاد الحقيقي دون حدوث أية تداعيات أو آثار سلبية في شكل ضغوطات تضخمية. وفي هذا الصدد يقوم مصرف ليبيا المركزي لتطوير أدوات سياسته النقدية ووسائل وأنظمة الدفع التي تمكنه من التحكم في الكتلة النقدية وتنظيم وإدارة السيولة، وتوفير الفرص الاستثمارية للمصارف التجارية، بالإضافة إلى تشجيع تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال التقييم الائتماني و المحاسبة والتقارير المالية. ففي مجال استخدام أدوات السياسة النقدية، تم تعديل سعر إعادة الخصم أكثر من مرة، وتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وفي مجال استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، خاصة لإغراض إدارة السيولة، قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع بأجلتي استحقاق 91 يوماً و28 يوماً لصالح المصارف التجارية من خلال عروض أسبوعية بمعدل فائدة ثابت تتم مراجعته من فترة لأخرى، بالإضافة إلى العمل باتفاقية إعادة الشراء (الريبو) لتسهيل حاجة المصارف إلى السيولة في الوقت الذي تحتاجها، إضافة إلى تطوير نظام وطني للمدفوعات لأغراض التسويات الإجمالية الفورية وتسريع عمليات مقاصة الصكوك المصرفية واستخدام بطاقات الائتمان الإلكترونية لمختلف الأغراض.

ولبناء القدرات الائتمانية وتوفير قاعدة بيانات دقيقة عن المتعاملين مع المصارف في مجال منح الائتمان والحد من الديون المتعثرة تم تأسيس المركز الليبي للمعلومات الائتمانية، وقام المصرف بتطوير التشريعات والإجراءات الرقابية لتتلاءم مع التغييرات الجديدة، والعمل بصورة مستمرة على تطوير الرقابة المصرفية بما يتناسب ومقررات لجنة بازل (I) و (II) من خلال رفع مستوى الشفافية وتبني أفضل المعايير والممارسات الدولية من قبل المصارف التجارية، مع التوسع في برامج التدريب والتأهيل المهني لرفع قدرات الموارد البشرية في مختلف مجالات العمل المصرفي. وتهدف السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي إلى المحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار المالي، ولكي توتي هذه السياسة ثمارها، فإنه ينبغي معالجة موضوع الائتمان المقدم من المصارف المتخصصة، وذلك بأن يكون للقطاع المالي والمصرفي سياسة ائتمانية واحدة شاملة وواضحة، وإذا إرتأت الدولة منح أي نوع من أنواع الدعم في هذا المجال، فإنه ينبغي أن يتم إدراج كافة أنواع الدعم الائتماني من خلال الميزانية العامة.

ولزيادة المرونة ودعم الثقة في النظام المالي والمصرفي بالجماهيرية، ولتفادي الآثار السلبية التي قد تنجم عن استخدام فائض السيولة، طلب المصرف من المصارف التجارية ضرورة العمل على استكمال متطلبات رأس المال لرفع ملاءة رأس مالها بما يتماشى مع المعايير الدولية المطلوبة، كما تم منح صلاحيات واسعة لمجالس إدارة المصارف التجارية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، ووضع الآليات المناسبة للحكومة التي يلتزم بها أعضاء مجالس إدارة المصارف.

وفي إطار تطوير الخدمات المصرفية والرفع من مستوى أداء القطاع المصرفي عموماً، قام مصرف ليبيا المركزي بفتح المجال أمام المشاركة بين المصارف الليبية والمصارف الأجنبية، حيث تم تأسيس مصرفين تجاريين مع كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومساهمة مصرفين أجنيين هما بي. إن. بي. باريبا والبنك العربي في مصرفين محليين هما مصرف الصحارى ومصرف الوحدة. ويقوم مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة وتحديث القطاع المصرفي بما في ذلك المصرف المركزي نفسه واستحداث أدوات لتعزيز فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، حيث تم الانتهاء من تنفيذ عدد من المشروعات وجاري استكمال بعضها الآخر منها:

1- نظام المدفوعات الوطني

2- تأسيس مكتب للائتمان

3- إعادة هيكلة وتوسيع قاعدة الملكية في المصارف التجارية

4- تقوية الموارد البشرية والتوسع في التدريب بالقطاع المصرفي

5- الحصول على تقييم ائتماني دولي للجماهيرية.

إن القيام بكافة هذه البرامج إلى جانب إعادة الهيكلة التدريجية للنظام المصرفي ستخلق الظروف المناسبة للتخصيص الأمثل للائتمان الذي يُعد ضرورياً لتحفيز نشاط القطاع الأهلي ورفع أداء القطاعات غير النفطية، كل ذلك بهدف تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو به.

التطورات المصرفية :

يبدل مصرف ليبيا المركزي جهوداً حثيثة من أجل تفعيل دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها، ورفع قدرة المصارف التجارية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي.

قرارات مجلس الإدارة لعام 2009 :

أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2009، مجموعة من القرارات ذات الصلة بالقطاع المصرفي، ومن أهم هذه القرارات ما يلي:-

- الإذن لمحفظه ليبيا إفريقيا للاستثمار بزيادة نسبة مساهماتها في راس مال مصرف الواحة.
- تفويض الأخ/ محافظ مصرف ليبيا المركزي بالبت في طلبات المصارف التجارية بشأن فتح فروع لها،
- سحب الإصدارين الرابع والخامس من العملة المصدرة للتداول.
- دمج مصرف سوف الجين الأهلي في المؤسسة المصرفية الأهلية واعتباره احد فروعها.
- اعتماد وإصدار اللائحة الداخلية للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال .
- الموافقة على مساهمة مصرف ليبيا المركزي في راس مال الصندوق الليبي للاستثمار المحلي.
- الموافقة على مشروع النظام الأساسي لصندوق أموال المودعين.
- تم تحديد ضوابط وشروط وإجراءات دخول المصارف الأجنبية كشركاء استراتيجيين في المصارف التجارية الخاصة، وقد حدد القرار نسبة لا تزيد على 49.0% للشريك الأجنبي.
- قام مصرف ليبيا المركزي بخفض سعر إعادة الخصم من 4.0% ليصبح 3.0%.
- تم تعديل أسعار الفائدة على المعاملات المتعلقة بشهادات الإيداع على النحو التالي:
- ♦ شهادات إيداع لأجل استحقاق، مدته (91) واحد وتسعون يوماً بسعر فائدة 1.25%.
- ♦ معاملات إعادة الشراء خلال مدة معينة بسعر فائدة 2.00%.
- ♦ معاملات إعادة الشراء (خلال يوم واحد أو مدة معينة) التي لا تسدد في التاريخ المحدد لإعادة الشراء، بسعر فائدة 2.75%.
- تم إضافة استحقاق جديد لشهادات الإيداع وذلك لمدة (28) يوماً بسعر فائدة 1.05%، وتحديد سعر فائدة على معاملات إعادة الشراء لهذه الشهادات قدره 1.80%.

- تم إنشاء نافذة ايداع الليلة واحدة بسعر فائدة 0.25%.
- تفويض لجنة السياسة النقدية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الداخلة في نطاق اختصاصاتها.
- أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قرار بزيادة راس مال مصرفي الجمهورية والمصرف التجاري الوطني وذلك على النحو التالي:
 - ♦ زيادة راس مال مصرف الجمهورية ليصل إلى مليار دينار في شهر النوار 2009 مسيحي.
 - ♦ زيادة راس مال المصرف التجاري الوطني ليصل إلى 500 مليون دينار في شهر الماء 2009 مسيحي.
- تفويض المحافظ بإصدار القرارات المنظمة لهياكل المراكز المالية للمصارف، وحدود التركيز الائتماني.
- تفويض المحافظ بإصدار القرارات المتعلقة بتكوين لجنة السياسة النقدية بالمصرف.

الرقابة المصرفية :

في إطار الرقابة المصرفية لعام 2009 قام مصرف ليبيا المركزي بمتابعة الإشراف والرقابة على المصارف التجارية من خلال الرقابة المكتبية والميدانية للتأكد من التزامها بمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية وإعداد التقارير اللازمة لذلك، بالإضافة إلى متابعة أعمال وقرارات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية والمراكز المالية لمختلف المصارف التجارية. وذلك على النحو التالي :

أولاً - الرقابة المكتبية:

حيث تمّ مراجعة وتحليل المراكز المالية الشهرية للمصارف التجارية التي بلغت خلال الفترة نحو (180) مركزاً مالياً، ومراجعة محاضر اجتماعات مجالس إدارات المصارف التجارية والمصرف الليبي الخارجي والقرارات المنبثقة عنها وإعداد ما يلزم من ملاحظات حولها ، وإبلاغ المصارف بها في حينه، وقد بلغ عدد محاضر الاجتماعات التي تمّ مراجعتها خلال عام 2009 نحو (119) محضراً، كذلك متابعة واستعراض أوضاع الاحتياطات الإلزامية وأوضاع السيولة للمصارف التجارية وإعداد التقارير اللازمة، وتنبيه المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بنسبة السيولة المقررة قانوناً وحثها على الامتثال وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 مسيحي، بشأن المصارف والمنشورات الصادرة بالخصوص ، ومتابعة أوضاع القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف الأغراض وإعداد الإحصائيات المجمعة الخاصة بها .

ثانياً - الرقابة الميدانية :

تقوم فرق التفتيش التابعة لإدارة الرقابة على المصارف والنقد واقسام التفتيش بفروع مصرف ليبيا المركزي في بنغازي ، سبها وسرت، بفحص ومراجعة اعمال الفروع والوكالات المصرفية والإدارات العامة والتفتيش عليها من واقع المستندات والدفاتر والسجلات الموجودة لديها .

وقد تم تنفيذ عدد (167) مهمة تفتيشية للتأكد من التزام المصارف بالاجراءات والضوابط التي تضمن السلامة المالية للقطاع المصرفي وتطبيقه لأفضل الممارسات المهنية .

ويتولى مصرف ليبيا المركزي البت في طلبات المصارف التجارية المتعلقة بمنح الائتمان التي تتجاوز السقوف المحددة لها .

ومن ناحية أخرى منح مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2009 تراخيص لعدد (7) مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية ليصل عددها إلى (29) مكتباً.

وفى إطار التقيد بالتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف تم إصدار عدد (13) منشوراً و(192) رسالة دورية خلال السنة، تضمنت السياسات والإجراءات المنظمة لمختلف أنشطة القطاع المصرفي.

معهد الدراسات المصرفية والمالية :

تحظى خطط وبرامج التدريب والتأهيل بأهمية كبيرة لكافة القطاعات والمؤسسات بمختلف مجالاتها، لما لها من مردود كبير على كفاءة ومهارة عنصر العمل في العملية الإنتاجية واستيعابه لكافة أساليب الإنتاج المتطورة مما يؤدي ذلك إلى تحفيز معدلات النمو والمحافظة على استمرارها، جاء قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (122) لعام 2006 القاضي بإنشاء معهد للدراسات المصرفية والمالية.

ومن هذا المنطلق فإن مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية يبذلان جهوداً كبيرة من أجل خلق كوادر مصرفية بالجهاز المصرفي تكون قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي واستخدام التقنيات المتاحة والتي بدورها تساهم في زيادة الإنتاجية وتقديم خدمات أفضل بأقل كلفة وجهد، وذلك من خلال مجموعة الأعمال التي يقوم المعهد بتنفيذها من بينها:-

- تنفيذ الدورات والبرامج التدريبية والدراسية في مجالات الأنشطة المصرفية والمالية الاقتصادية.
- عقد الندوات وحلقات النقاش والمؤتمرات ذات العلاقة بالعمل المصرفي والمالي على الصعيدين المحلي والدولي.
- إجراء الدراسات والبحوث وتقديم النصح والمشورة العلمية والفنية التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة.
- إصدار النشرات والتقارير المتعلقة بالعلوم المالية والمصرفية.

وفيما يلي عرض لما تم تنفيذه في هذا المجال من برامج خلال عام 2009: نظم المعهد في إطار تنفيذ خطته التدريبية المعتمدة لعام 2009 عدد (202) برنامجاً تدريبياً، حيث شمل الدورات التخصصية والندوات والملتقيات في مجال العمل المصرفي والبرامج المساعدة في مجال اللغة الانجليزية والحاسوب، وشارك فيها عدد (4379) متدرباً، وللمعهد خطة طموحة يجري تنفيذها محلياً وخارجياً لإعداد الكوادر المؤهلة والمدربة في مختلف أوجه العمل المصرفي الحديث، وتطبيقات معايير العمل المصرفي الدولي، وكذلك بدأ المعهد في تطبيق برامج الدبلومات المتخصصة والماجستير في الداخل والخارج وذلك من أجل النهوض بهذا القطاع والدفع به قدماً نحو مستقبل أفضل.

جدول رقم (30) : البرامج التدريبية للمعهد لعام 2009

عدد المتدربين	عدد الدورات	البرامج المنفذة
2748	105	الدورات التخصصية
225	12	الندوات والملتقيات
1247	69	دورات اللغة الانجليزية
156	16	دورات الحاسوب
4379	202	المجموع

نظام المدفوعات الوطني :

أولاً: فيما يتعلق بالأعمال المتعلقة بالبنية التحتية ومراكز البيانات:

- الانتهاء بالكامل من تجهيز مركز البيانات سرت بمنظومات الأمن والحماية.
- الانتهاء بالكامل من تركيب وتهيئة الأجهزة والمعدات الخاصة بالمنظومة المصرفية الموحدة ASP بمركز البيانات سرت، كذلك المعدات الخاصة بالشبكة المحلية داخل مركز البيانات ومنظومتي الكهرباء والتكييف المركزي الخاصة بالمركز (نسبة).
- التشغيل الكامل والفعلي للمنظومة المصرفية الموحدة للمصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي من خلال مركز البيانات الإحتياطي في حالة وقوع مشكلة بمركز البيانات الرئيسي.

- التعاقد مع الشركات الموردة والمنفذة لمكونات مشروع نظام المدفوعات الوطني لتقديم الدعم الفني بمختلف أنواعه للمنظومات على مستوى التطبيقات.

ثانياً: فيما يتعلق بأعمال المنظومة المصرفية الموحدة (Flexcube) لمصرف ليبيا المركزي والتي تخص تطبيق المرحلة الثانية:

1. تم العمل الفعلي على جزئية الأسهم والسندات الأوراق المالية (Securities) على البيئة الفعلية اعتباراً من 2009/06/01 ف.
2. تم العمل الفعلي على جزئية نظام إدارة ومتابعة الوثائق إلكترونياً /الإعتمادات (Document management system & workflow-ics) على البيئة الفعلية بتاريخ 2009/07/02 .

3. تم العمل الفعلي على جزئية الأصول الثابتة (Fixed Assets) اعتباراً من تاريخ 2009 /12/29، حيث وصلت نسبة الإنجاز في تطبيق المرحلة الثانية من المنظومة حوالي 80% من العمل.

ثالثاً: فيما يتعلق بأعمال منظومة التسويات الاجمالية الفورية (RTGS):-
تم إضافة عدد (3) مصارف كمشاركين بمنظومة التسوية الإجمالية الفورية خلال سنة 2009 ف وهي :

1. مصرف الخليج الأول بتاريخ 18-05-2009.

2. المصرف الزراعي بتاريخ 23-12-2009.

3. مصرف الادخار بتاريخ 18-05-2009.

وبهذا يكون العدد الكلي للمصارف المشاركة في المنظومة بنهاية عام 2009 عدد (13) مصرفاً .

رابعاً: فيما يتعلق بأعمال منظومة معالجة الصكوك آلياً "ACP" :
(أ) تم إضافة عدد (2) مصارف كمشاركين بمنظومة معالجة الصكوك آلياً خلال سنة 2009 مسيحي وهما :

1- مصرف الواحة خلال شهر الطير (ابريل) /2009 .

2- مصرف الامان خلال شهر ناصر (يوليو) /2009.

(ب) تم إضافة عدد "104" فرعاً ووكالة من مختلف المصارف المشاركة بالمنظومة خلال سنة 2009 مسيحي وهي كالاتي:

جدول رقم (31) : عدد فروع المصارف العاملة بمنظومة (ACP)

المصرف	عدد الفروع	الفروع المنجزة	نسبة الانجاز
ليبيا المركزي	4	4	100%
الجمهورية	154	29	19%
الوحدة	75	27	36%
التجاري	52	10	19%
الصحاري	48	10	21%
المؤسسة الأهلية	45	6	13%
الامان	22	17	77%
الواحة	3	1	33%

وبهذا يكون العدد الكلي للمصارف المشاركة في المنظومة الى تاريخه عدد (9) مصارف وعدد (201) فرعاً .

خامساً : فيما يتعلق بأعمال منظومة غرفة المقاصة الالية (ACH) :
تم إضافة عدد (4) مصارف كمشاركين بمنظومة غرفة المقاصة الالية خلال سنة 2009 مسيحي وهي كالاتي :-

- مصرف الواحة بتاريخ 27-01-2009 .
 - مصرف الأمان بتاريخ 31-03-2009.
 - مصرف التجارة والتنمية بتاريخ 09-04-2009.
 - مصرف الخليج الأول الليبي بتاريخ 23-03-2009.
- وبهذا يكون العدد الكلي للمصارف المشاركة في المنظومة (11) مصارفاً.

سادساً : فيما يتعلق بأعمال المنظومة المصرفية الموحدة (Flexcube) للمصارف التجارية :

(أ) تم تطبيق المنظومة المصرفية الموحدة في عدد (66) فرعاً مصرفياً على النحو التالي :-

- ♦ مصرف الوحدة : تطبيق المنظومة المصرفية في عدد (7) سبعة فروع
- ♦ مصرف شمال أفريقيا : تطبيق المنظومة المصرفية في عدد (7) سبعة فروع، تطبيق آلية التخاطب مع نظام السويفت
- ♦ مصرف الجمهورية : تطبيق المنظومة المصرفية في عدد (36) ستة وثلاثون فرعاً، تطبيق آلية التخاطب مع نظام السويفت
- ♦ المصرف التجاري الوطني : تطبيق المنظومة المصرفية في عدد (16) ستة عشر فرعاً.
- (ب) فيما يخص تطبيق المرحلة الثانية من المنظومة المصرفية الموحدة :
 - ♦ تطبيق آلية انسياب الاعتمادات (LC-workflow)
 - ♦ تطبيق منظومة الأصول الثابتة. (Fixed Assets).
 - (ج) تطبيق آلية التخاطب مع الموزع الوطني للتعامل .

التدريب :

تم تدريب وتأهيل أكبر عدد من العاملين بمصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية بهدف تكوين كوادر وطنية قادرة على تشغيل وإدارة كافة مكونات المشروع وتركز التدريب على المنظومات المختلفة المكونة للمشروع وهي :

- منظومة التسوية الإجمالية الفورية .
 - منظومة معالجة الصكوك .
 - منظومة السحب الذاتي / نقاط البيع والبطاقات .
 - المنظومة المحاسبية للمصارف .
 - قواعد البيانات أوراكل .
 - أنظمة تشغيل (Operating Systems) الأجهزة والمعدات (Hardware)
- وما يزال التدريب مستمراً بالنسبة للمصارف التي يتم انضمامها للنظام ، وكذلك تدريب التقنيين على قواعد البيانات (أوراكل) وأنظمة التشغيل .

التطورات النقدية :

1. القاعدة النقدية :

ارتفعت القاعدة النقدية من 18881.6 مليون دينار في نهاية عام 2008 إلى 23022.8 مليون دينار في نهاية عام 2009 وبنسبة 21.9%، أو ما مقداره 4141.2 مليون دينار، ويرجع التغير بالزيادة في القاعدة النقدية إلى التغير الذي طرأ على مكونات هذه القاعدة وهي النقد لدى الجمهور وبخزائن المصارف والودائع تحت الطلب وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي. وبما أن أحد مكونات القاعدة النقدية هي نقدية بخزائن المصارف ولدى الجمهور، فإن زيادة هذين البندين هو انعكاس لقيمة النقد المصدر من قبل مصرف ليبيا المركزي، ومن ثم فقد انعكست هذه الزيادة في زيادة نقدية المصارف، أما بزيادة بعض الخصوم أو بتغير هيكل الأصول، حيث ارتفعت النقدية بالمصارف من 374.4 مليون دينار في سنة 2008 إلى 512.0 مليون دينار وبنسبة تغير قدرها 36.8% في سنة 2009. أما النقد المتداول لدى الجمهور فقد ارتفع من 5608.3 مليون دينار في سنة 2008 إلى 6962.9 مليون دينار في سنة 2009 وبنسبة 24.2%، ويعزى ذلك إلى ضخ السيولة نتيجة الإنفاق العام، وإلى الزيادة في الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية والمتخصصة.

أما وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي والرئيس للقاعدة النقدية، فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة) من 12239.9 مليون دينار في سنة 2008 إلى 12670.0 مليون دينار في سنة 2009، بنسبة زيادة 3.5%، أو ما مقداره 430.1 مليون دينار.

وفيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة، فقد ارتفعت قيمة ودائع هذه المؤسسات لدى مصرف ليبيا المركزي من 659.0 مليون دينار في سنة 2008 إلى 2877.9 مليون دينار في سنة 2009، أي بنحو 2218.9 مليون دينار، أو ما نسبته 336.7%.

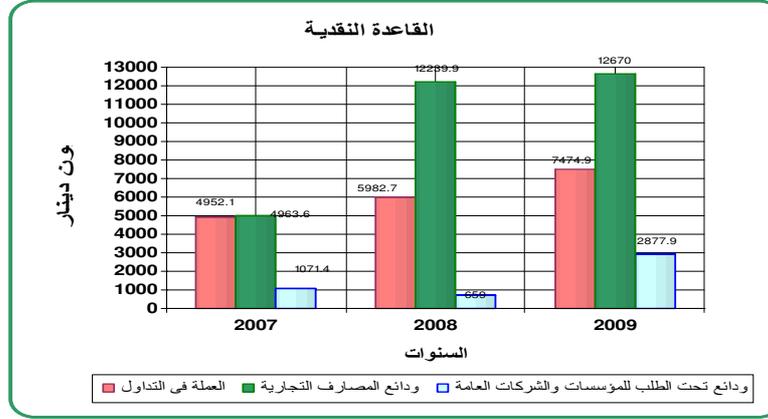
جدول رقم (32) : القاعدة النقدية

" مليون دينار "

معدل التغير	مقدار التغير	2009	2008	2007	البيان
21.9	4141.2	23022.8	18881.6	10973.1	القاعدة النقدية :-
24.9	1492.2	7474.9	5982.7	4952.1	1. العملة المصدرة للتداول:
36.8	137.6	512.0	374.4	370.9	- بخزائن المصارف
24.2	1354.6	6962.9	5608.3	4581.2	- لدى الجمهور
3.5	430.1	12670.0	12239.9	4963.6	2. وودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي*
336.7	2218.9	2877.9	659.0	1071.4	3. وودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة

* وودائع تحت الطلب .

الشكل (6) : القاعدة النقدية



جدول رقم (33) : معدل التغير السنوي في القاعدة النقدية

نسب مئوية

2009	2008	البيان
		القاعدة النقدية :-
21.9	71.9	1. العملة المصدرة للتداول:
24.9	20.8	- بخزائن المصارف
36.8	0.9	- لدى الجمهور
24.2	22.4	2. ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي
3.5	146.6	3. ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة
336.7	38.5-	

2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها :

يقصد بالسيولة المحلية، النقود وشبه النقود (عرض النقود بالمفهوم الواسع ع2). وقد شهد عرض النقود (ع2) في نهاية عام 2009، ارتفاعاً بنحو 8923.2 مليون دينار، أو ما نسبته 22.5% ليصل إلى 48667.7 مليون دينار، مقابل 39744.5 مليون دينار في نهاية عام 2008. ويرجع هذا الارتفاع في معظمه إلى زيادة كل من الإنفاق العام والائتمان المصرفي.

وقد تركز هذا الارتفاع في زيادة عرض النقود (ع1) بنحو 6261.2 مليون دينار، أو ما نسبته 18.2% ليصل إلى 40675.8 مليون دينار، مقابل 34414.6 مليون دينار في نهاية عام 2008، وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع1) يلاحظ أن الودائع تحت الطلب ارتفعت من 28806.3 مليون دينار في سنة 2008 إلى 33712.9 مليون دينار في سنة 2009، بنسبة زيادة 17.0%، أو ما مقداره 4906.6 مليون دينار، أما النقد لدى الجمهور فقد ارتفع من 5608.3 مليون دينار إلى 6962.9 مليون دينار وبنسبة تغير 24.2%، أو ما مقداره 1354.6 مليون دينار، وقد شكلت ودائع تحت

الطلب 82.9% من عرض النقود (ع1) و 17.1% للنقد المتداول خارج المصارف، أما رصيد شبه النقود فقد ازداد بنحو 2662.0 مليون دينار، أو ما نسبته 49.9% ليصل إلى 7991.9 مليون دينار، مقابل 5329.9 مليون دينار في نهاية عام 2008 . وقد بلغ مضاعف النقود بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.767 مرة، في حين بلغ مضاعف النقود (ع2) نحو 2.114 مرة، أما سرعة دوران النقود فقد بلغت 1.773 مرة.

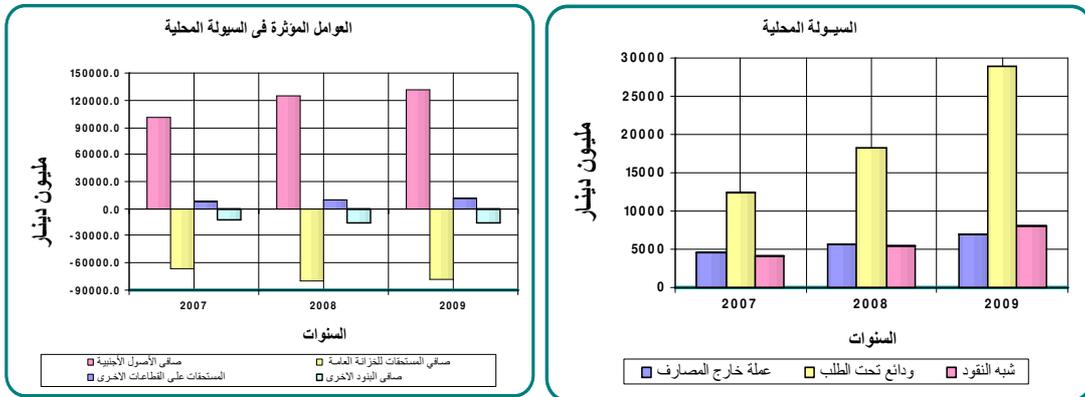
العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية كان له اثر توسعي على عرض النقود. غير أن صافي الأصول المحلية (صافي الالتزامات على الخزانة العامة وكذلك صافي البنود الأخرى) كان لها اثر انكماشى على عرض النقود.

جدول رقم (34) : السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار "					
النسبة	مقدار	2009	2008	2007	البيان
التغير	التغير				
18.2	6261.2	40675.8	34414.6	22837.5	1. عرض النقود (ع1):
24.2	1354.6	6962.9	5608.3	4581.2	- العملة خارج المصارف
17.0	4906.6	33712.9	28806.3	18256.3	- ودائع تحت الطلب
49.9	2662.0	7991.9	5329.9	4144.6	2. شبه النقود :
50.3	2533.7	7575.0	5041.3	3993.6	- ودائع الادخار ولأجل
44.5	128.3	416.9	288.6	151.0	- ودائع بعملة أجنبية
22.5	8923.2	48667.7	39744.5	26982.1	3. السيولة المحلية (ع2) = (2+1)
22.5	8923.2	48667.7	39744.5	26982.1	العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:
6.0	7480.5	132310.8	124830.3	100743.8	1. صافي الأصول الأجنبية
5.6-	3868.6	65459.5-	69328.1-	58414.3-	2. الائتمان المحلي:
3.0-	2396.9	78370.2-	80767.1-	67834.4-	أ. الخزانة العامة (صافي):
4.2-	3011.9	68173.1-	71185.0-	62973.3-	- المصرف المركزي
6.4	615.0-	10197.1-	9582.1-	4861.1-	- المصارف التجارية
12.9	1471.7	12910.7	11439.0	9420.1	ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى
15.4	2425.9-	18183.6-	15757.7-	15347.4-	3. صافي البنود الأخرى

الشكل (7) : السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها



جدول رقم (35) : معدلات التغير السنوي في السيولة المحلية والعوامل المؤثرة فيها "نسب مئوية"

2009	2008	البيان
18.2	50.7	1. عرض النقود (1ع):
24.2	22.4	- العملة خارج المصارف
17.0	57.8	- ودائع تحت الطلب
49.9	28.6	2. شبه النقود :
50.3	26.2	- ودائع الادخار ولأجل
44.5	91.1	- ودائع بعملة أجنبية
22.5	47.3	3. السيولة المحلية (2ع)
22.5	47.3	العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:
6.0	23.9	1. صافي الأصول الأجنبية
1.7-	18.7	2. الائتمان المحلي:
3.0-	19.1	أ. على الخزنة العامة (صافي):
4.2-	13.0	- المصرف المركزي
6.4	97.1	- المصارف التجارية
12.9	21.4	ب. على القطاعات الأخرى
15.4	2.7	3. صافي البنود الأخرى

3. مقاصة الصكوك :

رغم ارتفاع ارصدة الحسابات الجارية في المصارف التجارية كما هو وارد في عرض النقود (1ع)، إلا أنه يلاحظ انخفاضاً في عدد الصكوك المارة بغرف المقاصة من 1963 ألف صكاً في سنة 2008 إلى 1762 ألف صكاً في سنة 2009، كذلك انخفضت قيمة هذه الصكوك من 45.1 مليار دينار ر في سنة 2008 إلى 41.5 مليار دينار في سنة 2009.

ونتيجة لذلك فإن قيمة متوسط الصك الواحد ارتفعت من 22967 دينار في عام 2008، مقابل 23549 دينار في عام 2009، وهو يعكس ارتفاع قيمة الصفقات المتبادلة التي تتم من خلال استخدام الصكوك المصرفية .

جدول رقم (36) : مقاصة الصكوك

" القيمة بالمليون دينار "

السنة	طرابلس		بنغازي		سبها		المجموع	
	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة	العدد بالآلاف	القيمة
2006	1882	32947.2	414	5308.5	88	739.4	2384	38995.1
2007	1750	36636.1	459	6518.9	89	747.3	2298	43902.3
2008	1404	36853.3	446	7329.4	113	902.2	1963	45084.9
2009	1260	33086.1	430	7703.7	72	703.7	1762	41493.5

4. سعر صرف الدينار الليبي :

كان لربط الدينار الليبي بوحدة حقوق السحب الخاصة أثره الإيجابي في إحداث التوازن المطلوب في أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية الرئيسية، وذلك بسبب انخفاضه مقابل بعضها وارتفاعه مقابل بعضها الآخر، ولم يكن لتطورات أسعار صرف الدينار الليبي خلال عام 2009 تأثير يذكر على المستوى العام للأسعار الذي تأثر بصورة أوضح بأسعار السلع والخدمات المستوردة خاصة من الشركاء التجاريين الرئيسيين للجماهيرية وهما منطقة اليورو والصين.

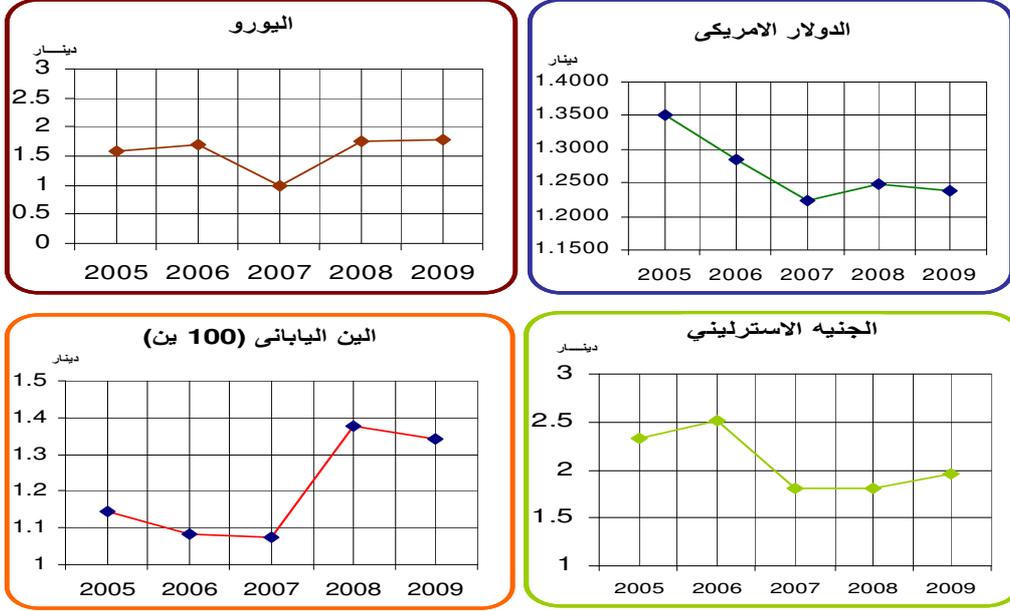
لقد ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 0.9% في سنة 2009، مقابل نسبة انخفاض بلغت 2.0% في سنة 2008، أي ارتفع من 1.2485 ديناراً لكل دولار في سنة 2008 إلى 1.2376 ديناراً لكل دولار في سنة 2009، كما ارتفع أيضاً أمام الين الياباني بنسبة 2.3% في سنة 2009، مقابل 28.1% في سنة 2008، أي ارتفع من 1.3758 ديناراً لكل 100 ين في سنة 2008 ليصل إلى 1.3438 ديناراً لكل 100 ين في سنة 2009، وانخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 0.7% في سنة 2009، مقابل ارتفاع بنسبة 2.1% في سنة 2008، وانخفض أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 8.4% في سنة 2009، مقابل نسبة ارتفاع بلغت 26.1% سنة 2008، كما واصل سعر صرف الدينار الليبي انخفاضه أمام الفرنك السويسري بنسبة 0.6% في سنة 2009، مقابل 9.1% في عام 2008 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (37): أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

" دينار ليبي لكل وحدة "

العملات	2007	2008	2009	%
دولار أمريكي	1.2242	1.2485	1.2376	-0.9
يورو	1.7986	1.7601	1.7730	0.7
جنيه إسترليني	2.4482	1.8098	1.9611	8.4
فرنك سويسري	1.0844	1.1829	1.1905	0.6
ين ياباني (100 ين)	1.0739	1.3758	1.3438	-2.3

الشكل (8) : أسعار صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الدولية



مصرف ليبيا المركزي

سجلت ميزانية مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2009 ارتفاعاً قدره 9885.6 مليون دينار، أو ما نسبته 8.0% لتبلغ نحو 136280.6 مليون دينار، مقابل 126395.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 وفيما يلي تحليل لأهم بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2009 :

أولاً - الأصول :

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 1492.9 مليون دينار، أو ما نسبته 25.0% لتصل في نهاية عام 2009 إلى 7476.1 مليون دينار، مقابل 5983.2 مليون دينار في نهاية عام 2008، وقد تركز الارتفاع في زيادة سبائك ذهبية وسندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لتشكّل ما نسبته 100.0% من إجمالي أصول إصدار العملة .

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2009 نحو 128804.5 مليون دينار، مقابل 120411.8 مليون دينار في نهاية عام 2008، مسجلاً ارتفاعاً قدره 8392.7 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات واذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2009 نحو 115.7 مليار دينار، مقابل 108.6 مليار دينار في نهاية عام 2008، مسجلاً زيادة قدرها 7169.1 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0%.

- المساهمات والاستثمارات المحلية :

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2009 بنحو 2659.1 مليون دينار، أو ما نسبته 712.0% ليصل إلى 3032.5 مليون دينار، مقابل 373.3 مليون دينار في نهاية عام 2008.

- المساهمات والاستثمارات الخارجية :

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الخارجية في نهاية عام 2009 بنحو 185.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0% ليصل إلى 6700.2 مليون دينار، مقابل 6514.5 مليون دينار في نهاية عام 2008.

- القروض والتسهيلات الممنوحة للجهات العامة:
بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة في نهاية عام 2009 نحو 1020.9 مليون دينار، مقابل 2395.7 مليون دينار في نهاية عام 2008، مظهراً انخفاضاً قدره 1374.8 مليون دينار، أي ما نسبته 57.4%.

- الأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2009 نحو 2325.1 مليون دينار، مقابل 2571.5 مليون دينار في نهاية عام 2008، مظهراً انخفاضاً بنحو 246.4، أو ما نسبته 9.6% ويرجع السبب في انخفاض بند أصول أخرى إلى دخول نظام المقاصة الالكترونية بين المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي .

ثانياً- الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

بلغ رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2009 نحو 7476.1 مليون دينار، مقابل 5983.2 دينار في نهاية عام 2008، مسجلاً زيادة قدرها 1492.9 مليون دينار، أو ما نسبته 25.0%. وتجدر الإشارة إلى أن العملة المصدرة للتداول شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ابتداءً من عام 2005، وذلك يرجع إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية والقروض الممنوحة من قبل المصارف المتخصصة، والتي ساهمت في زيادة عرض النقود في الاقتصاد المحلي.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع:

بلغ إجمالي الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2009 نحو 108079.2 مليون دينار، مقابل 103327.7 مليون دينار في نهاية عام 2008، مظهراً زيادة طفيفة قدرها 4751.5 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، وقد تركز هذا الارتفاع في زيادة وداائع المؤسسات والأجهزة العامة بنحو 1258.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0% ليصل رصيدها في نهاية عام 2009 إلى 41143.5 مليون دينار، وارتفاع وداائع المصارف التجارية بنحو 8095.7 مليون دينار، أو ما نسبته 25.0% ليصل رصيدها في نهاية عام 2009 إلى نحو 41106.0 مليون دينار مقابل 33010.3 مليون دينار في نهاية عام 2008، معظمها شهادات ايداع لدى مصرف ليبيا المركزي وزيادة رصيد حسابات المصارف الخارجية بنحو 93.1 مليون دينار ليصل إلى 118.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 وزيادة في رصيد حسابات متنوعة بنحو 112.1 مليون دينار، أو ما نسبته 29.0% ليصل إلى 498.0 مليون دينار . في حين انخفض رصيد

كل من الخزانة العامة وشعبيات ولجان شعبية عامة 4786.8 مليون دينار أو ما نسبته 16.0% و 21.0 مليون دينار أو ما نسبته 14.0% على التوالي .

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى انخفاضا قدره 1505.9 مليون دينار، أو ما نسبته 15.0% ليصل في نهاية عام 2009 إلى نحو 11601.9 مليون دينار، مقابل 10096.0 مليون دينار في نهاية عام 2008.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغيير على رأس مال مصرف ليبيا المركزي البالغ 500.0 مليون دينار، في حين ارتفع رصيد الاحتياطي العام بنحو 159.8 مليون دينار، أو ما نسبته 21.3% ليصل إلى 909.1 مليون دينار في نهاية عام 2009، والذي يمثل ما تمّ احتجازه من صافي أرباح المصرف بموجب المادة (28) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات ارتفاعا بلغ 1975.6 مليون دينار، أو ما نسبته 34.0%، ليصل إلى 7714.3 مليون دينار في نهاية عام 2009، مقابل 5738.8 مليون دينار في نهاية عام 2008، ويعزى هذا الارتفاع في معظمه إلى ارتفاع مخصص تقلبات الودائع نتيجة تقلبات أسعار الصرف خلال عام 2009.

جدول رقم (38): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

" مليون دينار "

نسبة التغير	مقدار التغير	2009	2008	
				الأصول
25.0	1492.9	7476.1	5983.2	أولاً: أصول إصدار العملة:-
25.2	1492.9	7418.3	5925.4	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
0.0	0.0	57.8	57.8	2- ذهب نقدي
7.0	8392.7	128804.5	120411.8	ثانياً: أصول العمليات المصرفية:-
6.6	7169.1	115725.9	108556.8	1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية
41.3	2844.9	9732.7	6887.8	2- المساهمات والاستثمارات (محلية، أجنبية)
0.0	0.0	0.0	0.0	3- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:
0.0	0.0	0.0	0.0	- سندات وأذونات الخزانة العامة
0.0	0.0	0.0	0.0	- قروض وتسهيلات للخزانة العامة
57.4-	1374.8-	1020.9	2395.7	4- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:
58.7-	1374.5-	969.0	2343.5	- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)
0.6-	0.3-	51.9	52.2	- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية
9.6-	246.4-	2325.1	2571.5	5- الأصول الأخرى
7.8	9885.6	136280.6	126395.0	مجموع الأصول
				الخصوم
25.0	1492.9	7476.1	5983.2	أولاً: خصوم إصدار العملة:-
25.0	1492.9	7475.6	5982.7	1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي
1.4	0.7	1.2	0.5	2- عملة لدى العمليات المصرفية
7.0	8392.7	128804.5	120411.8	ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:-
4.6	4751.5	108079.2	103327.7	1- الودائع (الحسابات الجارية):
16.0-	4786.8-	25080.9	29867.7	- الخزانة العامة
13.7-	20.9-	131.7	152.6	- شعبيات ولجان شعبية عامة
3.2	1258.2	41143.5	39885.3	- مؤسسات وأجهزة عامة
24.5	8095.7	41106.0	33010.3	- المصارف المحلية (تجارية، أهلية، متخصصة)
29.0	112.2	499.0	386.8	- حسابات متنوعة
372.4	93.1	118.1	25.0	- حسابات مصارف خارجية
15.0	1505.9	11601.9	10096.0	2- خصوم أخرى
12.8	159.8	1409.1	1249.3	3- رأس المال والاحتياطي العام
34.4	1975.5	7714.3	5738.8	4- احتياطيات ومخصصات أخرى
7.8	9885.6	136280.6	126395.0	مجموع الخصوم

المصارف التجارية

سجلت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في نهاية السنة المالية 2009، معدل نمو 31.1%، أو ما مقداره 22858.0 مليون دينار، لتصل إلى 96263.2 مليون دينار، مقابل 73405.2 مليون دينار في نهاية عام 2008، ويعزى ذلك إلى كفاءة إدارة المصارف التجارية لمراكزها المالية ودخول مصارف أجنبية جديدة وتضمينها إلى قائمة المركز المالي المجمع للمصارف التجارية.

أولاً - مصادر الأموال:

تمثل الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية كل زيادة في جانب الخصوم وانخفاض في جانب الأصول. وقد بلغت قيمة تدفقات الأموال الداخلة إلى المصارف التجارية الناتجة من زيادة الخصوم والنقص في الأصول نحو 9245.2 مليون دينار، والجدول رقم (40) يبين مصادر واستخدامات أموال المصارف التجارية في نهاية عام 2009، وفيما يلي تحليل للتدفقات النقدية وغير النقدية لمصادر أموال هذه المصارف:

• الزيادة في الخصوم:-

1. رأس المال المدفوع:-

بلغت قيمة الزيادة في رأس المال المدفوع 1501.4 مليون دينار، أو ما نسبته 133.9% ويعزى ذلك زيادة رأس مال مصرفي الجمهورية والمصرف التجاري الوطني، الأول ليلبغ مليار دينار في شهر النوار 2009، والثاني ليلبغ 500 مليون دينار في شهر الماء 2009 مسيحي على التوالي، ليصل إجمالي رأس مالها المدفوع إلى 2623.0 مليون دينار، مقابل 1121.6 مليون دينار في نهاية عام 2008.

2. ودائع تحت الطلب:

شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع البالغة نحو 35857.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 النسبة الكبرى من إجمالي الودائع إذ بلغت نسبتها 73.7%، كما شكلت ما نسبته 61.0% من إجمالي الخصوم، بزيادة قدرها 6062.4 مليون دينار، أو ما نسبته 20.3%.

3. الودائع لأجل:

بلغت نسبة الزيادة في الودائع لأجل 10.6%، أي بمقدار 468.8 مليون دينار لتصل إلى 4902.8 مليون دينار في نهاية عام 2009، ويعزى ذلك إلى زيادة ودائع المؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة المالية وغير المالية وودائع القطاع الخاص.

4. ودائع الادخار:

بلغت قيمة الزيادة في ودائع الادخار 25.8 مليون دينار، أو بنسبة 3.7% لتصل إلى 715.0 مليون دينار، مقابل 689.2 مليون دينار في نهاية عام 2008.

5. التأمينات النقدية:

بلغت الزيادة في التأمينات النقدية 585.0 مليون دينار، أي بنسبة 8.8% لتصل إلى 7197.3 مليون دينار في نهاية عام 2009، بسبب التوسع في حجم الاعتمادات المستندية المفتوحة وخطابات الضمان المصدرة الناجمة عن ضرورة الموردين بالاستيراد عن طريق فتح الاعتمادات المصرفية.

• النقص في الأصول:

انخفضت قيمة القروض الممنوحة لمشروع النهر الصناعي العظيم بما نسبته 100.0% نتيجة قيام المشروع بسداد هذه الالتزامات، وانخفاض القروض العقارية بنحو 22.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7% لتصل إلى 1278.8 مليون دينار، وودائع لأجل لدى المصرف الليبي الخارجي بنحو 90.8 مليون دينار في نهاية العام قيد التقرير.

ثانياً- استخدامات الأموال:

يعبر الانخفاض في جانب الخصوم والزيادة في جانب الأصول عن استخدام الموارد المتاحة لدى المصارف التجارية، وقد انعكست التدفقات النقدية وغير النقدية الخارجة للمصارف التجارية على جانب الأصول، حيث تم توظيف هذه الأموال في ما يلي:

• الزيادة في الأصول:**1. نقدية بالصندوق:**

بلغت قيمة النقدية بالصندوق في عام 2009 نحو 594.7 مليون دينار، شكلت منها العملة المحلية ما نسبته 86.1% أي ما يعادل 512.0 مليون دينار، وشكلت العملة الأجنبية النسبة الباقية وقدرها 13.9%، أي ما يعادل 82.7 مليون دينار، مقابل 414.1 مليون دينار في نهاية عام 2008، أي بزيادة قدرها 180.6 مليون دينار، أو ما نسبته 43.6%، ويرجع الارتفاع في نقدية الصندوق إلى إعادة هيكلة الأصول.

2. الودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزي:

ارتفعت أرصدة الودائع الزمنية لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 6080.7 مليون دينار، أي بنسبة 31.1% ويرجع ذلك إلى استثمار أموال المصارف في شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 25619.3 مليون دينار، والتي شكلت نسبة 66.4% من إجمالي الودائع و43.6% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2009.

3. الودائع تحت الطلب لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغت قيمة الزيادة في الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى المصرف الليبي الخارجي نحو 103.9 مليون دينار، أي بنسبة 18.5%، لتصل إلى 664.5 مليون دينار في نهاية عام 2009، مقابل 560.6 مليون دينار في نهاية عام 2008.

4. الودائع لدى المصارف الخارجية:

ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف الأجنبية بنسبة 14.5%، بزيادة قدرها 434.4 مليون دينار لتصل إلى 3440.0 مليون دينار، مقابل 3005.6 مليون دينار في نهاية عام 2008، يأتي هذا الارتفاع في إطار استثمار المصارف الجزء الفائض عن مقابلة التزاماتها بالخارج بالعملة الأجنبية سواء وظفت هذه الأموال على هيئة ودائع تحت الطلب أو ودائع آجلة، وتعد هذه الأموال من الأصول السائلة المرهبة للمصارف التجارية.

5. الاستثمار:

بلغت قيمة التدفقات الخارجة من المصارف التجارية لغرض الاستثمار 454.4 مليون دينار، لتصل إلى 635.2 مليون دينار، مقابل 180.8 مليون دينار في نهاية عام 2008، ويعزى ذلك إلى منح المصارف التجارية الإذن بتأسيس شركات للاستثمار العقاري.

6. الائتمان المصرفي:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية بحوالي 1267.8 مليون دينار، أو ما نسبته 12.0% في نهاية عام 2009، لتصل إلى 11812.7 مليون دينار في نهاية العام موضوع التقرير، مقابل 10544.9 مليون دينار في نهاية العام السابق، شكلت ما نسبته 20.1% من إجمالي أصول المصارف التجارية، في حين شكل الائتمان الممنوح من المصارف التجارية في نهاية عام 2009 ما نسبته 30.1% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي، وهي نسبة متدنية، تؤكد ارتفاع السيولة في الاقتصاد وتراجع دور الوساطة المالية للمصارف.

– ارتفاع قروض الأنشطة الاقتصادية بقيمة 745.0 مليون دينار، وبنسبة زيادة قدرها 11.3%، شكلت ما نسبته 12.5% في هيكل الأصول لسنة 2009 لتصل إلى 7341.8 مليون دينار، وترجع الزيادة إلى منح المصارف التجارية العديد من القروض للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

– أما فيما يتعلق بالسلف الاجتماعية فقد ازدادت خلال عام 2009 بنحو 718.8 مليون دينار، أو ما نسبته 29.1% لتصل إلى 3192.1 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى رفع سقف القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف بشكل عام، طبقاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (73) لسنة 2008.

7. الأصول الثابتة والأصول الأخرى:

شهدت الأصول الثابتة للمصارف التجارية ارتفاعاً قدره 183.4 مليون دينار لتصل في نهاية عام 2009 إلى 897.8 مليون دينار، مقابل 714.4 مليون دينار في نهاية عام 2008 وارتفاع الأصول الأخرى بنحو 76.9 مليون دينار لتصل إلى 1858.7 مليون دينار في نهاية عام 2009.

• النقص في الخصوم:

- الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، وقد بلغ الانخفاض بها 27.7 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، ويرجع ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات غير المخصصة بنحو 68.9 مليون دينار، في حين ارتفعت الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع وأرباح العام بنحو 41.2 مليون دينار، أو ما نسبته 6.3%، ليصل إجمالي هذا البند إلى 1034.1 مليون دينار في نهاية العام قيد التقرير.
- بلغت قيمة الانخفاض في بند مخصصات عامة وخصوم أخرى نحو 163.7 مليون دينار، أي بنسبة 2.6% الناتجة من محصلة الانخفاض في بند خصوم أخرى بنحو 257.0 مليون دينار وارتفاع رصيد مخصصات عامة بنحو 93.4 مليون دينار ليصل إلى 6197.7 مليون دينار في نهاية عام 2009، مقابل 6361.4 مليون دينار في نهاية العام السابق.

جدول رقم (39) : أصول وخصوم المصارف التجارية *

" مليون دينار "

نسبة التغير	مقدار التغير	2009	2008	البيان
				الأصول
18.0	6021.7	39454.3	33432.6	1. الأصول السائلة:
43.6	180.6	594.7	414.1	- نقدية بالصندوق:
36.8	137.6	512.0	374.4	بالعملة المحلية
108.3	43.0	82.7	39.7	بالعملة الأجنبية
18.6	6060.1	38567.8	32507.7	- الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:
0.2-	20.6-	12948.5	12969.1	ودائع تحت الطلب
31.1	6080.7	25619.3	19538.6	شهادات ايداع مصرف ليبيا المركزي
42.9-	219.0-	291.8	510.8	- وداائع لدى المصارف المحلية:
64.8	75.4	191.8	116.4	ودائع تحت الطلب
74.6-	294.4-	100.0	394.4	لأجل
2.0	13.1	668.8	655.7	2. وداائع لدى المصرف الليبي الخارجي:
18.5	103.9	664.5	560.6	ودائع تحت الطلب
95.5-	90.8-	4.3	95.1	لأجل
14.5	434.4	3440.0	3005.6	3. وداائع لدى المصارف في الخارج
251.3	454.4	635.2	180.8	4. الاستثمارات
12.0	1267.8	11812.7	10544.9	5. الائتمان:
11.3	745.0	7341.8	6596.8	قروض للأنشطة الاقتصادية
1.7-	22.0-	1278.8	1300.8	القروض العقارية
29.1	718.8	3192.1	2473.3	السلف الاجتماعية
100.0-	174.0-	0.0	174.0	قروض النهر الصناعي العظيم
10.4	260.4	2756.5	2496.1	6. أصول ثابتة وأصول أخرى
62.4	14406.2	37495.6	23089.4	7. حسابات مقابلة
31.1	22858.0	96263.1	73405.1	مجموع الأصول
				الخصوم
67.5	1473.7	3657.1	2183.4	1. رأس المال والاحتياطيات:
133.9	1501.3	2623.0	1121.7	رأس المال
2.6-	27.7-	1034.1	1061.7	الاحتياطيات والإرباح غير الموزعة
17.2	7142.0	48673.0	41531.0	2. الودائع:
20.3	6062.4	35857.9	29795.5	ودائع تحت الطلب وأوامر الدفع
10.6	468.8	4902.8	4434.0	لأجل
3.7	25.8	715.0	689.2	ادخار
8.8	585.0	7197.3	6612.3	التأمينات النقدية
0.1-	0.2-	239.8	240.0	3. الاقتراض من المصارف:
0.6-	0.3-	51.9	52.2	مصرف ليبيا المركزي
17.3-	4.7-	22.4	27.1	مصارف محلية
0.0	0.0	30.0	30.0	جهات أخرى
3.7	4.8	135.5	130.7	المصارف الأجنبية
2.6-	163.7-	6197.7	6361.4	4. مخصصات عامة وخصوم أخرى
62.4	14406.2	37495.6	23089.4	5. حسابات مقابلة
31.1	22858.0	96263.2	73405.2	إجمالي الخصوم

* تشمل جميع المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية .

جدول رقم (40) : مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها لعام 2009

" مليون دينار "

معدل التغير	قيمة التدفق	
		أولاً - مصادر الأموال:
		1. الزيادة في الخصوم:
133.9	1501.4	- رأس المال المدفوع
20.3	6062.4	- ودائع تحت الطلب
10.6	468.8	- ودائع لأجل
3.7	25.8	- التأمينات النقدية
8.8	585.0	- ودائع الادخار
		2. النقص في الأصول:
0.2	20.6	- ودائع تحت الطلب لدى " مصرف ليبيا المركزي "
74.6	294.4	- ودائع تحت الطلب لدى " مصارف محلية "
95.5	90.8	- ودائع لأجل لدى المصرف الليبي الخارجي
1.7	22.0	- القروض العقارية
100.0	174.0	- قروض النهر الصناعي العظيم
	9245.2	الإجمالي
		ثانياً - استخدامات الأموال:
		1. الزيادة في الأصول:
43.6	180.6	- النقدية بالصندوق لدى المصارف
31.1	6080.7	- شهادات ايداع مصرف ليبيا المركزي
64.8	75.4	- ودائع تحت الطلب لدى المصارف المحلية
18.5	103.9	- ودائع تحت الطلب لدى المصرف الليبي الخارجي
14.5	434.4	- ودائع لدى المصارف الخارجية
251.3	745.0	- الاستثمار
11.3	454.4	- قروض للأنشطة الاقتصادية
29.1	718.8	- القروض الاجتماعية
10.4	260.4	- أصول ثابتة
		2. النقص في الخصوم:
2.6	27.7	- الاحتياطيات
0.1	0.2	- الاقتراض من المصارف
2.6	163.7	- مخصصات عامة وخصوم اخرى
	9245.2	الإجمالي

جدول رقم (41): الوزن النسبي لهيكل الأصول والخصوم في المصارف التجارية

2009	2008	
		الأصول
1.0	0.8	النقدية بالصندوق
65.6	64.6	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي:
22.0	25.8	- تحت الطلب
43.6	38.8	- شهادات ايداع مصرف ليبيا المركزي
0.5	1.0	ودائع لدى المصارف المحلية:
0.3	0.2	- تحت الطلب
0.2	0.8	- لأجل
1.1	1.3	ودائع المصرف الليبي الخارجي
5.9	6.0	ودائع لدى المصارف الأجنبية
1.1	0.4	الاستثمارات
20.1	21.0	الائتمان:
12.5	13.1	- قروض للأنشطة الاقتصادية
2.2	2.6	- القروض العقارية
5.4	4.9	- السلف الاجتماعية
0.0	0.3	- قروض النهر الصناعي العظيم
4.7	5.0	أصول ثابتة أخرى
		الخصوم
4.5	2.2	رأس المال
1.8	2.1	الاحتياطيات
82.8	82.5	الودائع:
61.0	59.2	- تحت الطلب
8.3	8.8	- لأجل
1.2	1.4	- ادخار
12.2	13.1	- التأمينات النقدية
0.4	0.5	الاقتراض من المصارف:
0.1	0.1	- مصرف ليبيا المركزي
0.0	0.1	- مصارف محلية
0.2	0.3	- مصارف أجنبية
10.5	12.6	مخصصات عامة وخصوم أخرى

وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي:

بلغ رصيد فائض السيولة لدى المصارف التجارية في نهاية عام 2009 نحو 27226.1 مليون دينار، مقابل 25078.4 مليون دينار في نهاية عام 2008 أي بزيادة قدرها 2147.7 مليون دينار وما نسبته 8.6%. وتحققت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الفرق بين رصيد الأصول السائلة الفعلية البالغ 39454.3 مليون دينار ورصيد

الأصول السائلة المطلوب قانوناً البالغ 12228.2 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أن احتفاظ المصارف التجارية بسيولة مرتفعة تعود إلى أسباب عديدة لعل من أهمها محدودية مجالات توظيف هذه الأموال في غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، عدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان وعدم وجود المنافسة العادلة مع مؤسسات الإقراض الأخرى.

أما فيما يخص إجمالي الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع فقد بلغ 9734.6 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 1428.4 مليون دينار، أو ما نسبته 17.2% عما كان عليه في نهاية عام 2008، وقد بلغت الودائع الفعلية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي نحو 38567.8 مليون دينار، وبالتالي فإن فائض الاحتياطي الإلزامي بلغ نحو 28833.2 مليون دينار، مقابل 24201.0 مليون دينار في نهاية عام 2008، مسجلاً زيادة قدرها 4632.2 مليون دينار، أو ما نسبته 19.1.

جدول رقم (42) : وضع السيولة والاحتياطي النقدي الإلزامي

"مليون دينار"

معدل التغير	مقدار التغير	2009	2008	البيان
17.1	7141.8	48912.8	41771.0	الخصوم الايداعية والاقتراض من المصارف
18.0	6021.7	39454.3	33432.6	الأصول السائلة الفعلية:
46.4	3874.0	12228.2	8354.2	- احتياطي الأصول السائلة(*)
8.6	2147.7	27226.1	25078.4	- فائض الأصول السائلة
17.2	7142.0	48673.0	41531.0	الخصوم الايداعية الخاضعة للاحتياطي الإلزامي:
20.3	6062.4	35857.9	29795.5	- الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع
9.2	1079.6	12815.1	11735.5	- الودائع لأجل وودائع الادخار(**)
17.2	1428.4	9734.6	8306.2	الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع(***)
18.6	6060.6	38567.8	32507.2	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي
19.1	4632.2	28833.2	24201.0	فائض الاحتياطي الإلزامي

(*) نسبة احتياطي السيولة 25.0% من إجمالي الخصوم الايداعية والاقتراض من المصارف اعتباراً من 2009.

(**) تشمل التأمينات النقدية.

(***) تم توحيد الاحتياطي الإلزامي ليصبح 20% على جميع الودائع اعتباراً من شهر الصيف 2008.

المصرف الليبي الخارجي

في إطار إعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي في الجماهيرية ، يجري العمل على إعادة هيكلة وتحديث المصرف الليبي الخارجي في مختلف مجالات نشاط المصرف في الداخل والخارج ، وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ، وتطوير أساليب الحوكمة في أعمال المصرف .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن المصرف الليبي الخارجي سجل انخفاضا في إجمالي الميزانية (بما فيها الحسابات المقابلة) في نهاية عام 2009 بلغ 7.0% ، أي بمقدار 1980.8 مليون دينار لتصل إلى 26218.7 مليون دينار ، مقابل 28199.5 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

وفيما يلي تحليل لأهم بنود الميزانية :
أولاً - جانب الأصول :

بلغ إجمالي أصول المصرف الليبي الخارجي في نهاية عام 2009 نحو 16275.9 مليون دينار ، مقابل 20674.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، بمقدار انخفاض بلغ 4398.1 مليون دينار ونسبة بلغت 21.3% وذلك نتيجة لانخفاض معظم بنود الأصول ، وبصورة خاصة في جانب الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف ، وفيما يلي تحليل لأهم بنود الأصول :

1. نقدية بالخبزينة ولدى المصارف :

انخفض رصيد نقدية بالخبزينة ولدى المصارف بمقدار 2119.6 مليون دينار ليصل إلى 264.4 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 2384.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 . وقد تركز هذا الانخفاض في بند نقدية لدى المصارف بمقدار 2125.9 مليون دينار ليصل إلى 246.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 2372.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، في المقابل ارتفع رصيد نقدية بالخبزينة بمقدار 6.3 مليون دينار ليصل إلى 18.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 12.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

2. الودائع الزمنية (ودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية وشهادات الإيداع) :

سجل رصيد الودائع الزمنية انخفاضا بلغت نسبته 15.3% ، أي بمقدار 2039.2 مليون دينار ليصل إلى 11259.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 13298.3 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، وقد تركز هذا الانخفاض في ودائع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية بمقدار 2001.4 مليون دينار ، أو ما

نسبته 15.1% ليصل إلى 11227.2 مليون دينار ، مقابل 13228.6 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، كما انخفض رصيد شهادات الإيداع بمقدار 37.8 مليون دينار ، أو ما نسبته 54.2% ليصل إلى 31.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 ،مقابل 69.7 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

3. الاستثمارات :

بلغ رصيد الاستثمارات 749.1 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 828.8 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، منخفضاً بمقدار 79.7 مليون دينار ، أو مانسبته 9.6% ، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد المحفظة الاستثمارية بمقدار 110.6 مليون دينار ، و ما نسبته 17.2% ليصل إلى 531.2 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 641.8 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، كما انخفضت الاستثمارات المالية بمقدار 30.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، وبنسبة 16.5% .

4. صافي القروض والتسهيلات :

شهد رصيد صافي القروض والتسهيلات انخفاضاً بمقدار 349.5 مليون دينار ، أو ما نسبته 16.8% ليصل إلى 1729.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 2078.8 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

5. المساهمات وأصول ثابتة وأصول أخرى :

سجل رصيد المساهمات ارتفاعاً بنسبة 13.7% ، وبمقدار 266.2 مليون دينار ليصل إلى 2214.2 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 1948.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، وبقي رصيد الأصول الثابتة كما هو عليه في قيمة 47.6 مليون دينار في نهاية عام 2009 دون تغير ، وفي المقابل انخفض رصيد الأصول الأخرى بمقدار 76.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 .

ثانياً - جانب الخصوم :

بلغ رصيد الخصوم الايداعية في نهاية عام 2009 نحو 11951.5 مليون دينار ، مقابل 17063.1 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 5111.6 مليون دينار ، وما نسبته 30.0% ، ويعود ذلك إلى الانخفاض في رصيد الودائع تحت الطلب بنسبة 32.4% ، بمقدار 2372.9 مليون دينار ليصل إلى 4953.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 7326.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، وقد شكل رصيدها ما نسبته 41.4% من إجمالي الودائع ، كما انخفض رصيد الودائع لأجل بمقدار 2738.7 مليون دينار ، أو ما نسبته 28.1% ليصل رصيدها إلى 6998.2 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 9736.9 مليون

دينار في نهاية عام 2008 ، وقد شكل رصيدها النسبة المتبقية من إجمالي الودائع وهي 58.6% .

سجل رصيد التأمينات النقدية انخفاضاً قدره 167.2 مليون دينار، أو ما نسبته 21.1% ليصل إلى 623.4 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 790.6 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، وفي المقابل ارتفع رصيد المخصصات بنسبة 49.2% ، وبمقدار 64.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 ليصل رصيدها إلى 196.9 مليون دينار ، مقابل 132.0 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، أما رصيد حسابات الاستثمار فقد انخفض بشكل كبير بمقدار 436.8 مليون دينار ليصل إلى 1.0 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 437.8 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

وكمحصلة للتغير في هذه الحسابات انخفض رصيد مجموع التزامات المصرف بنسبة 30.5% ، أو ما مقداره 5669.0 مليون دينار ليصل إلى 12898.9 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 18567.9 مليون دينار في نهاية عام 2008 .

كما أظهر بند إجمالي حقوق المساهمين ارتفاعاً بلغت نسبته 66.1% ، وبمقدار زيادة بلغ 1332.6 مليون دينار ليصل إلى 3347.8 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 2015.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، ويعزى ذلك إلى التغيرات التي طرأت على البنود المكونة لهذا الرصيد ، حيث ارتفع رأس مال المصرف بنحو 1225.8 مليون دينار، وبنسبة 98.2% ويرجع الارتفاع في رأس مال المصرف إلى زيادة رأس مال المصرف ، أما احتياطات المصرف فقد ارتفعت بنحو 84.1 مليون دينار لتصل إلى 708.3 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 624.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، كما ارتفعت أرباح الفترة بمقدار 23.5 مليون دينار ، وبنسبة 16.6% لتصل إلى 164.7 مليون دينار في نهاية عام 2009 ، مقابل 141.2 مليون دينار في نهاية عام 2008 ، وفي المقابل انخفضت الأرباح المحتجزة بمقدار 0.8 مليون دينار لتصل إلى 0.6 مليون دينار في نهاية عام 2009 .

جدول رقم (43) : أصول وخصوم المصرف الليبي الخارجي

" مليون دينار "

نسبة التغير %	مقدار التغير	2009	2008	البيان
				الأصول
88.9-	2119.6-	264.4	2384.0	1. نقدية بالخبزينة ولدى المصارف :
52.5	6.3	18.3	12.0	- نقدية بالخبزينة
89.6-	2125.9-	246.1	2372.0	- لدى المصارف
15.3-	2039.2-	11259.1	13298.3	2. الودائع الزمنية :
15.1-	2001.4-	11227.2	13228.6	- ودايع لأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الدولية
54.2-	37.8-	31.9	69.7	- شهادات الإيداع
9.6-	79.7-	749.1	828.8	3. استثمارات :
16.5	30.9	217.9	187.0	- استثمارات مالية
17.2-	110.6-	531.2	641.8	- المحفظة الاستثمارية
16.8-	349.5-	1729.3	2078.8	4. صافي القروض والتسهيلات
13.7	266.2	2214.2	1948.0	5. مساهمات
0.0	0.0	47.6	47.6	6. أصول ثابتة
86.2-	76.3-	12.2	88.5	7. أصول أخرى
21.3-	4398.1-	16275.9	20674.0	إجمالي الأصول
32.1	2417.3	9942.8	7525.5	الحسابات النظامية
7.0-	1980.8-	26218.7	28199.5	إجمالي الميزانية
				الخصوم
30.0-	5111.6-	11951.5	17063.1	1. مجموع الودائع:
32.4-	2372.9-	4953.3	7326.2	- ودايع تحت الطلب
28.1-	2738.7-	6998.2	9736.9	- ودايع لأجل
21.1-	167.2-	623.4	790.6	2. تأميمات نقدية
49.2	64.9	196.9	132.0	3. مخصصات
99.8-	436.8-	1.0	437.8	4. حسابات الاستثمار
12.7-	18.3-	126.1	144.4	5. الضرائب
30.5-	5669.0-	12898.9	18567.9	مجموع الالتزامات
66.1	1332.6	3347.8	2015.2	6. إجمالي حقوق المساهمين :
98.2	1225.8	2474.2	1248.4	- رأس المال
11.2	32.2	320.5	288.3	- احتياطي قانوني
4.0	5.0	129.9	124.9	- احتياطي الطوارئ
22.2	46.9	257.9	211.0	- احتياطي
57.1-	0.8-	0.6	1.4	- أرباح محتجزة
16.6	23.5	164.7	141.2	- أرباح الفترة
67.9-	61.7-	29.2	90.9	7. خصوم أخرى
21.3-	4398.1-	16275.9	20674.0	إجمالي الخصوم
32.1	2417.3	9942.8	7525.5	الحسابات النظامية
7.0-	1980.8-	26218.7	28199.5	إجمالي الميزانية

المصدر : المصرف الليبي الخارجي .

المصارف المتخصصة

● مصرف التنمية :

واصل مصرف التنمية منح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والصناعي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، وتقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً، مع توسيع دائرة أنشطته لتشمل وسائل النقل والخدمات الصحية والعلاجية والمواد الغذائية والأعلاف والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية والصناعية، حيث تميز نشاط المصرف خلال عام 2009 بالتركيز على تمويل المشروعات الخاصة بنشاط البناء والتشييد لمواكبة النهضة العمرانية التي تشهدها جميع مناطق الجماهيرية، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 131 قرصاً بقيمة 65.8 مليون دينار أي بنسبة بلغت 75.8% من إجمالي القروض التي احتلت النسبة الكبرى في التنفيذ. كذلك الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية والخدمية والتي تساهم في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل للخريجين الجدد وفتح آفاق جديدة أمامهم، حيث بلغ عدد القروض الإنتاجية والخدمية الممنوحة 177 قرصاً بقيمة 21.0 مليون دينار شكلت ما نسبته 24.2% من إجمالي القروض.

وبذلك يكون إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 308 قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 86.8 مليون دينار، بارتفاع قدره 25.9 مليون دينار، أو ما نسبته 42.5% في عام 2009.

والجدول التالي يوضح القروض الممنوحة خلال الفترة موضوع التقرير موزعة حسب الأنشطة:

جدول رقم (44) : عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية
" بالمليون دينار "

نوع القروض	2008		2009	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
بناء وتشبيد	45	40.8	131	65.8
وسائل نقل	103	11.8	61	5.0
غذائية وأعلاف	32	4.7	23	6.0
خدمية	14	1.0	48	5.3
خشبية ورقية	5	0.8	7	1.4
نسيجية وجلود	2	0.6	-	-
بلاستيكية وكيمياوية	3	0.4	9	1.2
خدمات سياحية	2	0.3	1	0.1
معدنية وهندسية	4	0.3	21	1.3
خدمات صحية وعلاجية	3	0.2	7	0.7
الإجمالي	213	60.9	308	86.8

المصدر : مصرف التنمية .

● المصرف الزراعي :

واصل المصرف الزراعي تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية ومساهمته في زيادة وتحسين وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني للمزارعين والمربيين الأفراد والشركات والتشاريكات والمشاريع الزراعية العامة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال العام 2009 نحو 32.6 مليون دينار، مقابل 117 مليون دينار في نهاية عام 2008، مظهراً بذلك انخفاضاً بلغ 84.4 مليون دينار. وتحليل الأهمية النسبية للقروض يتضح إن القروض قصيرة الأجل شكلت ما نسبته 89.9% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي لتصل إلى نحو 29.3 مليون دينار والقروض متوسطة الأجل شكلت ما نسبته 8.3% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي لتصل إلى نحو 2.7 مليون دينار. في حين شكلت القروض طويلة الأجل ما نسبته 1.8% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي لتصل إلى نحو 0.6 مليون دينار، خلال العام موضوع التقرير.

جدول رقم (45) : قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

"بالمليون دينار"

السنة	قصيرة	متوسطة	طويلة	الإجمالي
2008	26.0	56.0	35.0	117.0
2009	29.3	2.7	0.6	32.6

المصدر : المصرف الزراعي .

● مصرف الادخار والاستثمار العقاري :

بلغ رصيد القروض والتمويلات التي قدمها المصرف (عقارية، إنشائية) حتى نهاية 2009 نحو 6825.9 مليون دينار، مقابل 5745.4 مليون دينار في نهاية عام 2008، محققاً ارتفاعاً بلغ 1080.5 مليون دينار، حيث تركّز الارتفاع في القروض الإنشائية التي بلغت 1930.1 مليون دينار في نهاية عام 2009، مقابل 1495.4 مليون دينار في نهاية عام 2008، مشكلة ما نسبته 28.3% من إجمالي القروض، وكذلك زيادة تنفيذ المشاريع وفق برنامج الإسكان الوطني المخصص لكل شعبية حسب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (143 / 2008).

جدول رقم (46) : رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري

" مليون دينار "

السنة	القروض العقارية	مشاريع إنشائية	المجموع
2008	4250.0	1495.4	5745.4
2009	4895.8	1930.1	6825.9

● المصرف الريفي :

واصل المصرف الريفي تحفيز ذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل من خريجي المعاهد المتوسطة والعليا والمهنية والحرفية لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية بمنحهم قروضا صغيرة وميسرة بهدف رفع مستواهم المعيشي، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة من المصرف منذ إنشائه 127499 قرصاً بقيمة إجمالية 519.5 مليون دينار وزعت على عدد من المجالات، منها 38398 قرص بقيمة 228.8 مليون دينار في المجال الخدمي ونسبة 44.0% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، كذلك 49565 قرصاً بقيمة 147.7 مليون دينار في المجال الحيواني، بنسبة 28.4% من إجمالي قيمة القروض، و20093 قرصاً بقيمة 77.2 مليون دينار في المجال الحرفي، بنسبة 14.9% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، فيما وزعت باقي القروض بنسبة 6.8%، 4.9% و 1.0% في المجالات الصناعية، الزراعية والبحرية على التوالي.

جدول رقم (47) : عدد وقيمة القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2009

" مليون دينار "

البيان	العدد	القيمة
خدمي	38398	228.8
الحيواني (مواشي، نحل، دواجن)	49565	147.7
حرفي	20093	77.2
صناعي	9975	35.4
الزراعي	8365	25.2
بحري	1103	5.2
المجموع	127499	519.5

خامساً : المؤسسات المالية غير المصرفية

تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية من مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض من الإيرادات النفطية ، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق استقرار الموارد المالية للمجتمع، وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها ، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الأجنبي ، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للنقد الأجنبي ، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي ، ومن المؤسسات المالية المهمة التي تشكل جزء من نشاط القطاع المالي الشركات العاملة في قطاع التأمين والتي شهد نشاطها تطوراً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث وصل عدد الشركات العاملة في قطاع التأمين إلى تسع شركات في نهاية 2009 ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم تلك الشركات مملوكة للقطاع الأهلي وثلاثة منها مدرجة في سوق الأوراق المالية ، ومن المؤسسات المالية المهمة التي يتوقع لها أن تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني سوق الأوراق المالية الليبي والذي واصل نشاطه للعام الرابع منذ تأسيسه ، وقد شهد السوق تطوراً متواضعاً في عدد الشركات المدرجة وحجم التداول بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في نشر ثقافة الاستثمار، من خلال سوق الأوراق المالية، بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في المجتمع .

وفيما يلي استعراض لأنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية :

● المؤسسة الليبية للاستثمار :

رغم الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية العالمية وأدت إلى مناخ استثماري غير ملائم استمرت تداعيات إلى عام 2009 خاصة في البلدان الغربية التي كانت تشكل دائماً ملاذاً استثمارياً آمناً، فقد كان الأداء المالي للمؤسسة الليبية للاستثمار جيداً خلال العام 2009، ويمكن إيجاز التطورات التي شهدتها أصول وخصوم المؤسسة في ما يلي:

- سجلت أصول المؤسسة في العام 2009 نمواً بلغ 4.2% لتصل في نهاية العام 2009 إلى 63.8 مليار دولار، مقابل 61.2 مليار دولار في العام 2008.
- شهد هيكل أصول المؤسسة إعادة توزيع بين الأصول المتداولة والاستثمارات، حيث انخفض الوزن النسبي لبند الأصول المتداولة ليصبح 50% من مجموع الأصول مقابل وزن نسبي بحوالي 54% في العام 2008، وذلك بتراجع هذا البند بحوالي 3.3% في عام 2009، بينما ارتفع الوزن النسبي لبند

- الاستثمارات من 46% في العام 2008 إلى حوالي 50% في العام 2009، وذلك بزيادة في هذا البند بحوالي 14% في عام 2009.
- ظل الوزن النسبي للبنود الأخرى مستقر نسبياً، رغم تباين الاتجاهات في مكوناتها، فقد زادت الأصول الثابتة بحوالي 260% خلال عام 2009 لتصل إلى حوالي 36 مليون دولار ، مقابل 10 مليون دولار في عام 2008، وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى زيادة بند مشروعات تحت التنفيذ.
 - سجل رصيد الخصوم المتداولة في عام 2009 زيادة كبيرة، نتيجة زيادة بند حسابات دائنة أخرى، وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى انخفاض رصيد البند في عام 2008.

جدول رقم (48) : الميزانية العمومية للمؤسسة الليبية للاستثمار في 2008.12.31

" مليون دولار "

2009	2008	
		أولاً - الأصول
31,688.0	32,779.1	1. الأصول المتداولة :
619.0	898.0	- النقدية والحسابات الجارية
30,865.0	31,881.1	- استثمارات قصيرة الأجل
204.0		- الأرصدة المدينة
32,081.0	28,152.0	2. الاستثمارات :
12,797.0	10,811.0	- محافظ الأوراق المالية
1,260.0	1,496.0	- القروض
16,979.0	15,419.0	- المساهمات
1,045.0	426.0	- استثمارات لدى الغير
36.0	10.0	3. الأصول الثابتة:
1.0	1.2	- صافي الأصول الثابتة
35.0	8.8	- مشروعات تحت التنفيذ
204.0	278.0	4. أصول أخرى
63,805.0	61,219.1	مجموع الأصول
		ثانياً - الخصوم :
551.8	5.2	1. الخصوم المتداولة :
2.8	1.2	- حسابات دائنة
2.1	2.1	- المخصصات
546.9	1.9	- حسابات دائنة أخرى
63,253.2	61,213.8	2. حقوق الملكية :
62,170.4	60,634.8	- موارد نقدية
533.0	579.0	- أرباح الفترة
549.8	-	- الأرباح المجمعة
63,805.0	61,219.0	مجموع الخصوم

- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى :

رغم الظروف الاستثمارية غير المواتية التي سادت الأسواق العالمية خلال عام 2008 وامتدت تأثيراتها إلى العام 2009، فقد تمكنت المحفظة الاستثمارية طويلة المدى من تحقيق أرباح خلال عام 2009 بقيمة 406.4 مليون دولار مقابل 63.5 مليون دولار في عام 2008، كما حققت المحفظة نمواً في أصولها خلال عام 2009 بلغ 6.7%. وقد تغير هيكل أصول المحفظة بصورة ملحوظة عما كان عليه في عام 2008، فقد أصبح بند محافظ الأوراق المالية يشكل 68.3% من إجمالي أصول المحفظة مقارنة بنحو 58.4% في عام 2008، محققاً بذلك نمواً خلال العام بلغ حوالي 24.8%، في الوقت الذي ظل فيه الوزن النسبي لبند المساهمات مستقراً إلى حد ما، حيث أصبح يمثل 6.8% في عام 2009 مقارنة بحوالي 6.2% في عام 2008، محققاً بذلك نمواً بلغ 16.2%، بينما تراجع بندي القروض والحسابات المدينة الأخرى خلال عام 2009 بحوالي 54.2%، و 46.6% على التوالي، وبذلك تراجع الوزن النسبي لبند القروض في هيكل الميزانية بصورة ملحوظة ليصبح حوالي 5.9%، مقابل 13.7% في عام 2008، وفي نفس الوقت تراجع بند حسابات تحت الطلب والودائع بحوالي 4.3% في عام 2009، في الوقت الذي ظل فيه وزنه النسبي قياساً بعام 2008 مستقراً في حدود 17.7% من مجموع الأصول. ويمكن أن يعزى هذا التغير في الهيكلية، إلى جانب استراتيجية الإدارة، إلى التغير في المناخ الاستثماري في نهاية عام 2009 مقارنة بما كانت عليه في نهاية الفترة السابقة وتحسن أداء الأدوات الاستثمارية.

جدول رقم (49) : توزيع استثمارات المحفظة خلال عامي 2008 - 2009
" مليون دولار "

2009	2008	
5730.5	4592.7	محافظ الأوراق المالية
569.8	490.5	مساهمات
493.6	1077.7	قروض
1484.8	1551.1	حسابات تحت الطلب
69.5	71.6	عقارات (صافي القيمة الدفترية)
40.9	76.6	حسابات مدينة أخرى
8389.1	7860.2	مجموع الأصول

- محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار :

تشير البيانات الأولية للمركز المالي لمحفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار إلى أن المحفظة حققت نمواً في مجموع أصولها خلال عام 2009 بلغ 1.8%، وقد تركز هذا النمو في بند ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ الذي نما بحوالي 91.1% ليصل إلى 475.2 مليون دولار في نهاية عام 2009، مقابل 47.0 مليون دولار في نهاية عام 2008، وكذلك بند حسابات مدينة الذي حقق نمواً بلغ حوالي 100.5% ليصل إلى 355.8 مليون دولار في نهاية عام 2009، مقابل 177.5 مليون دولار في نهاية عام 2008، كما حقق بند الاستثمارات نمواً بلغ 10.1% ليصل في نهاية فترة التقرير حوالي 2884.1 مليون دولار مقارنة بحوالي 2620.4 مليون دولار في نهاية عام 2008. وفي نفس الوقت تراجعت البنود " نقدية ومصارف" و " ودائع لأجل" و "قروض" بحوالي 58.3%، 85.3% و 7.9% على التوالي مقارنة بما كانت عليه في نهاية عام 2008. وقد حققت المحفظة خلال عام 2009 أرباحاً بلغت حوالي 2.2 مليون دولار، مقارنة بحوالي 57.3 مليون دولار في عام 2008.

جدول رقم (50) : توزيع استثمارات المحفظة خلال عامي 2008 - 2009
" مليون دولار "

2009	2008	
10.1	24.2	نقدية ومصارف
119.6	812.8	ودائع لأجل
2884.1	2620.4	استثمارات
683.1	741.6	قروض
1350.2	1350.2	محافظة استثمارية
355.8	177.5	حسابات مدينة
475.2	47.0	ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ
5878.1	5773.7	مجموع الأصول

- الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية :

أظهر المركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية كما في 2009/12/31 بأن الشركة حققت خلال عام 2009 نمواً في مجموع أصولها بنحو 21.5%، وقد تركز هذا النمو أساساً في بند الاستثمارات الذي يشمل المشروعات الاستثمارية تحت التنفيذ والاستثمارات لصالح المؤسسة الليبية للاستثمار، حيث حقق هذا البند نمواً بنحو 34.2% مقارنة بمستواه في نهاية العام 2008، في الوقت الذي تراجعت فيه البنود

الأخرى، حيث تراجعت الأصول المتداولة بنحو 24.3%، وتراجع بند الأصول الثابتة وأصول أخرى بنحو 9.5%. وقد قابل نمو الاستثمارات نمو بند خصوم أخرى متنوعة في جانب الخصوم بحوالي 77.7%، ونمو حقوق الملكية بنحو 1.6% في الوقت الذي تراجعت فيه بنود الخصوم الأخرى، وفيما يلي ملخص المركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية كما في 2009/12/31.

جدول رقم (51): المركز المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية
" بالمليون دولار "

2009	2008	
		الأصول:
314.2	414.8	الأصول المتداولة
3,333.1	2,484.3	الإستثمارات
365.5	403.8	الأصول الثابتة وأصول أخرى
4012.8	3302.9	مجموع الأصول
		الخصوم:
31.4	45.7	الخصوم قصيرة الأجل
1568.6	882.9	خصوم أخرى متنوعة
4.0	4.2	مخصصات متنوعة
2,408.8	2370.1	حقوق الملكية
4012.8	3302.9	مجموع الخصوم

المصدر: التقرير المالي للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية .

● سوق الأوراق المالية الليبية :

شهد سوق الأوراق المالية تطور في نشاطه وذلك من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق وحجم التداول وزيادة عمليات الاكتتاب في الشركات المدرجة بالسوق ويمكن تلخيص أهم التطورات خلال عام 2009 في الآتي :-

أولاً - الإدراج والتداول :

بلغ عدد الشركات المدرجة بجدول السوق الرئيسي في نهاية عام 2009 عشر شركات، مقابل سبع شركات في نهاية عام 2008 وقد بلغ إجمالي عمليات التداول بسوق الأوراق المالية خلال عام 2009 نحو 65.5 مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها 53.0%، نفذت على عدد 6.2 مليون سهم من خلال 5.9 ألف عملية تداول، مقابل إجمالي عمليات تداول بقيمة 42.8 مليون دينار خلال عام 2008 نفذت من خلال 5.3 ألف عملية تداول، وفيما يلي كشف بأسماء الشركات المدرجة وعدد عمليات التداول وقيمتها وعدد الاسم المتداولة:

جدول رقم (52) : كشف عدد عمليات التداول وقيمتها للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي في عام 2009

" مليون دينار "

الجهة	قيمة التداول	كمية التداول (عدد الأسهم بالآلاف)	عدد العمليات
مصرف الجمهورية	22.4	2239	671
مصرف الصحاري	12.5	871	946
مصرف الوحدة	9.7	572	1318
مصرف التجارة والتنمية	5.7	465	939
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	0.06	8	77
شركة ليبيا للتأمين	4.9	483	506
الشركة المتحدة للتأمين	4.1	211	65
شركة الصحاري للتأمين	0.3	20	14
سوق الأوراق المالية	5.8	622	1361
الشركة الأهلية للاسمنت	0.04	3	15
الإجمالي	65.5	549	5912

المصدر: تقرير سوق الأوراق المالية الليبي لسنة 2009.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية تدرج تحت أربع قطاعات رئيسية وهي قطاع المصارف بعدد خمس مصارف، قطاع التأمين بعدد ثلاث شركات، قطاع الاستثمار بعدد شركة واحدة، قطاع الصناعة بعدد شركة واحدة، ورغم التطور الذي شهده حجم التداول في سوق الأوراق المالية، إلا أن نشاط السوق لا يزال محدوداً وذلك بسبب قلة عدد الشركات المدرجة في السوق والانتشار المحدود لتقافة الاستثمار من خلال سوق الأوراق المالية .

ثانياً - الاكتتاب :

تمّ خلال عام 2009 الاكتتاب في عدد 2,928,350 سهم من أسهم الشركة الأهلية للاسمنت للبيع بسعر 20 دينار للسهم وهي تعادل 15% من حصة صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم بيع عدد 96368 سهم بقيمة إجمالية بلغت 1,927,360 دينار، كما تم طرح عدد 3 مليون سهم من أسهم مصرف الجمهورية للاكتتاب بسعر 10 دينار للسهم الواحد وقد تم تغطية الاكتتاب بنسبة 183.1% .

● صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

يبين الجدول رقم (53) المركز المالي لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي كما في 2009.12.31، وكما يلاحظ فقد أظهرت الحسابات الختامية لعام 2009 مقارنة بعام 2008 نمو أصول الصندوق بنحو 21.8%، ويأتي هذا النمو نتيجة النمو القوي في التالية: "نقدية وحسابات مصرفية" و "مدينين وأرصدة مدينة أخرى" و "صافي الأصول الثابتة" و "إجمالي الاستثمارات". وقد تركزت موجودات الصندوق في هذا التاريخ في بند "إجمالي الاستثمارات" والذي شكل حوالي 83.6% من إجمالي الأصول، ويتكون هذا البند من بنود الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية المختلفة التي يحتفظ بها ويديرها الصندوق. أما في جانب الخصوم فقد قابل نمو الأصول نمو بعض الخصوم وتراجع البعض الآخر، حيث نما بند "موارد الصندوق" خلال العام 2009 مسيحي بحوالي 31.8%، في حين تراجعت باقي البنود الأخرى بنسب متفاوتة، فقد تراجع بند "فائض النشاط" والذي يمثل الأرباح المحتجزة بحوالي 92.3%، وتراجع بند "دائنين وأرصدة دائنة أخرى" بحوالي 12.9%.

جدول رقم (53) : المركز المالي صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008
"بالمليون دينار"

2009	2008	
		الأصول :
547.6	103.8	نقدية وحسابات مصرفية
11461.4	9992.6	إجمالي الاستثمارات
33.3	26.4	صافي الأصول الثابتة
100.4	100.6	مصاريق إيرادية مؤجلة
1560.6	1024.5	مدينين وأرصدة مدينة أخرى
13703.3	11247.9	إجمالي الأصول
		الخصوم
13179	10000	موارد الصندوق
54.8	708.7	فائض النشاط
0.8	0.9	المخصصات
468.7	538.3	دائنين وأرصدة دائنة أخرى
13703.3	11247.9	إجمالي الخصوم

● صندوق التقاعد:

يتركز نشاط الصندوق في تحصيل الاشتراكات الضمانية واستثمار الأموال المحصلة وتقديم المنافع التقاعدية للمستفيدين، وقد وصل الصندوق خلال العام 2009 تحقيق نتائج إيجابية ساهمت في تحسين وضعه المالي ورفع حجم ومستوى جودة الخدمات التي يقدمها للمستفيدين منه، ويمكن إبراز أهم التغيرات المالية التي طرأت على الصندوق خلال عام 2009 في الآتي:

أولاً- المصروفات :-

بلغت المصروفات الفعلية لسنة 2009 ما قيمته 1180.4 مليون دينار. مقابل 1018.0 مليون دينار في عام 2008 أي بنسبة زيادة 16.0% أما المصروفات المقدرة بالميزانية الضمانية لعام 2009 فقد بلغت نحو 1395.9 مليون دينار. ويرجع سبب الزيادة في المصروفات عن سنة 2008 إلى زيادة في عدد المعاشات التقاعدية والعسكرية المربوطة ومكافأاتها، وإلى صرف مكافآت العمل الإضافي والزيادة في المصروفات الإدارية العمومية وتسوية ديون بعض السنوات السابقة ومنها مصروفات الكهرباء.

ثانياً- الإيرادات :-

بلغ إجمالي الاشتراكات الضمانية المحصلة من قبل الصندوق خلال عام 2009 ما قيمته تقريباً 1.58 مليار دينار ، مقابل 1.35 مليار دينار تقريباً خلال عام 2008 أي بزيادة قدرها 17.0% ، ويعزى ذلك إلى الزيادة التي طرأت على هياكل المرتبات في القطاعات المختلفة بالإضافة إلى الزيادة في عدد المضمونين المسجلين خلال عام 2009 وزيادة فعالية وجودة إجراءات تحصيل الاشتراكات الضمانية .

عوائد استثمار وتشغيل أموال وأصول صندوق التقاعد:-

لصندوق التقاعد محفظة استثمارية تقوم شركة الضمان للاستثمارات بإدارتها وفقاً لاتفاق إدارة وتشغيل أموال وأصول الصندوق ، هذا إلى جانب شركة الخدمات الضمانية الطبية والشركة الوطنية للصيانة والتجهيز. وفيما يلي مقارنة لعوائد الاستثمار والإيرادات الأخرى مع المستهدف تحصيله.

جدول رقم (54) : مقارنة إيرادات الاستثمارات المتوقعة لسنة 2009

البيان	الميزانية التقديرية	المحصلة حسب تقرير نشاط الشركة	المحصلة فعلياً	نسبة التحصيل
عائد استثمار ودائع الصندوق	25.2	0.0	4.9	20%
عائد استثمار الشركات المملوكة للصندوق	62.0	9.0	6.3	10%
إيرادات أخرى	0.2	0.0	0.0	
الإجمالي	87.4	9.0	11.5	18%

المصدر : صندوق التقاعد .

● شركات التأمين :

شهدت صناعة التأمين في السوق الليبي تطوراً ملموساً خلال السنوات الأخيرة ويأتي ذلك تمشياً مع احتياجات النمو والتطور في الأنشطة الاقتصادية وقد بلغ عدد الشركات العاملة في قطاع التأمين خلال عام 2009 عدد 9 شركات مقابل 7 شركات في عام 2008 ، وقد دخلت شركات التأمين في مجال التأمين الصحي الذي لم يكن من ضمن أنشطتها في السنوات الماضية والذي يتوقع أن تكون له سوق مهمة خلال السنوات القادمة، والجدول التالي يبين الشركات العاملة في قطاع التأمين حتى نهاية عام 2009.

جدول رقم (55) : شركات التأمين العاملة في ليبيا حتى نهاية 2009

عدد العاملين	رأس المال (بالمليون دينار)		رقم التسجيل التجاري	سنة مزاولة النشاط	اسم الشركة
	المدفوع	المكتتب فيه			
1025	50.0	50.0	2768	1964	شركة ليبيا للتأمين
202	10.0	10.0	40819	1998	شركة المتحدة للتأمين
118	5.4	10.0	58536	2004	شركة الإفريقية للتأمين
63	15.0	15.0	58969	2005	شركة الصحارى للتأمين
89	3.0	10.0	61803	2005	شركة الليبو للتأمين
73	3.0	10.0	65756	2006	شركة الثقة للتأمين
22	3.0	10.0	67104	2007	شركة التكافل للتأمين
74	10.0	20.0	12060	2009	شركة القافلة للتأمين
71	36.9	100.0	11210	2009	شركة التأمين الصحي
1592	136.3	235.0			الإجمالي

المصدر : هيئة الإشراف والرقابة على التأمين .

وقد بلغ إجمالي حجم أقساط التأمين خلال عام 2009 ما مقداره 372.2 مليون دينار ، مقابل 275.1 مليون دينار في عام 2008 أي بزيادة قدرها (35.2%) ، في حين بلغ حجم التعويضات في عام 2009 ما مقداره 27.7 مليون دينار مقابل 110.4 مليون دينار في عام 2009 أي بزيادة مقدارها (15.6%) .
والجدول التالي يبين تطور أقساط التأمين والتعويضات المسدد خلال الفترة من 2003 - 2009 :

جدول رقم (56) : أقساط وتعويضات شركات التأمين العاملة بالسوق الليبي

" بالمليون دينار "

السنة	الإقساط	معدل النمو	التعويضات	معدل النمو
2000	88.4		88.6	
2001	97.9	9.8	91.7	3.4
2002	146.7	33.3	90.1	1.8-
2003	201.5	27.2	120.2	25.0
2004	166.1	21.3-	79.2	51.8-
2005	192.5	13.7	66.0	20.2-
2006	195.0	1.3	72.8	9.5
2007	192.0	1.6-	82.9	12.2
2008	275.1	43.3	110.4	23.2
2009	372.2	35.2	127.7	15.6

المصدر :هيئة الإشراف والرقابة على التأمين .

يلاحظ من الجدول اعلاه حدوث تطور مهم في نشاط شركات التأمين في الجماهيرية ، إلا أن الشركات العاملة في قطاع التأمين هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم قد لا تتمكن من توفير خدمات التأمين للمشروعات الكبرى في مجالات الصناعة والمواصلات والنفط والتي غالباً ما يتم التأمين على موجوداتها ونشاطها لدى شركات تأمين عالمية في الخارج، الأمر الذي يدعو إلى التفكير في انشاء شركات تأمين كبرى قادرة على تلبية خدمات التأمين للأنشطة الاقتصادية الكبيرة، وقد يكون ذلك من خلال الدخول في شراكة استراتيجية مع شركات عالمية عملاقة لتطوير صناعة التأمين في الجماهيرية لتواكب متطلبات التطور في الأنشطة الاقتصادية، وتلبي الطلب المتزايد على خدمات التأمين وتحد من التنامي المتزايد في الطلب على النقد الأجنبي لتسديد أقساط التأمين لدى شركات التأمين في الخارج .